جامعة ابن خلدون– تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مـــذكرة تخرج تدخـل ضمن متطلبات نيل شهـــــــادة المـــاستر

في شعبة: العلوم الاقتصادية تخـصـص: اقتصاد نقدي و بنكي

بعنوان:

تقييم أداء سياسة التنويع الاقتصـادي في الجزائر

– مؤشر هيرفيندال وهيرشمان–

إعداد الطالبين:

- فارس عبد القادر
- مـــني أمـــين

الأستاذة المشرفة:

د / بن طراد أسماء

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ:	الدرجة العلمية	الصفة
عقـبي لخضر	أستاذ محـاضر – أ–	رئيسا
بن طراد أسماء	أستاذ محـاضر – أ –	مشرفا و مقررا
كـلاخي لطيفة	أستاذ محـاضر– أ –	مناقشا
سحنون خـالد	أستاذ محاضر – ب –	مناقشا

نوقشت و اجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/15

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للأستاذة " بن طراد أسماء " التي تكرمت

بقبول الإشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات

والنصائح.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على

عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير بجامعة ابن خلدون -تيارت- الى كل موظفي المكتبة وجزاهم الله كل خير.

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب او من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب

الإهـــــداء

أهــدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله

والى كل افراد أسرتي

والى روح جدي وجدتي رحمهما الله

الى كل الاصدقاء ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي اثناء دراستي في الجامعة

والى كل من لم يدخر جهدا في مساعدتي

والى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية.

منى أمين

الإهـــداء

إلى من علمني النجاح و الصبر ...إلى من علمني العطاء بدون انتظار ...أبي.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه ...إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي ...أمي.

إلى جميع أفراد أسرتي الع زيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها.

إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة بن طراد أسماء إلى أساتذتي الكرام

الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله و منفعة النا.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

فارس عبدالقادر

فهرس المحتويات:

تشكرات.....

الاهــداء.....

فهرس المحتويات..... **I**.

قائـمة الجـداول..... **II**.

قائـمة الاشـكال..... **III**.

قائمة المـــلاحق..... **IV**.

مقـــــدمـــة.....1

الفصل الأول: المقاربة النظرية لمتغيرات الدراسة.....9

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي 9

المطلب الأول: تعريف التنويع الاقتصادي.....9

المطلب الثاني : دوافع التنويع الاقتصادي 12

المطلب الثالث: أهمية التنويع الاقتصادي.....14

المبحث الثاني : مستويات ومؤشرات تقييم التنويع الاقتصادي. 16

المطلب الأول :أهم المستويات التنويع الاقتصادي.....16

المطلب الثاني : أشكال التنويع الاقتصادي. 17

المطلب الثالث : معايير و مؤشرات تقييم درجة التنويع الاقتصادي. 18

الفصل الثاني: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.....22

المبحث الأول: مراحل و استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر.....24

المطلب الأول: مراحل التنويع الاقتصادي في الجزائر.....24

المطلب الثاني: استراتيجيات التنويع الاقتصادي في القطاع الفلاحي. 27

المـطلب الثـالث: استراتيجيات التنويع الاقتصادي في القطاع الصناعي. 29

المبحث الثاني: جهود الجزائر في التنويع الاقتصادي و نماذج و تجارب دولية 31

فهرس المحتويات:

المطلب الاول : تدابير الجزائر في التنويع الاقتصادي. 31

المطلب الثاني: تدابير الدعم حسب قطاعات النشاط. 34

المطلب الثالث: نماذج وتجارب دولية في التنويع الاقتصادي. 35

الفصل الثالث: تقيم أداء سيـــــاسة التنويع الاقتصادي في الجزائر..... 40

المبحث الأول : الإختلالات في الاقتصادي الجزائري. 41

المطلب الأول : اختلالات مؤشرات الاقتصاد الكلي 42

المطلب الثاني: اختلالات مؤشرات التجارة الخارجية. 46

المطلب الثالث : اختلالات مؤشرات الموازنة العامة 48

المبحث الثاني: اسقاط مؤشر هيرشمان – هيرفندال على متغيرات الدراسة. 50

المطلب الاول: اسقاط مؤشر هيرشمان – هيرفندال على التجارة الخارجية. 50

المطلب الثـاني: اسقاط مؤشر هيرشمان – هيرفندال على المـوازنة العـــامة..... 54

المطلب الثالث : اسقاط مؤشر هيرشمان – هيرفندال على الهيكل الانتاجي..... 56

خاتمـة:..... 62

قائمة المراجع والمصادر:..... 66

الملاحق:..... 71

الملخص:.....

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنـــــــوان الجـــــــدول	الصفحة
1-2	التنويع الاقتصادي من فترة 2010-2014	26
1-3	اسعار صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو والدولار الامريكي خلال الفترة 2015-2019	46
2-3	الميزان التجاري الجزائري للسنوات 2014-2019	48
3-3	مجموع ايرادات الميزانية للجزائر خلال الفترة 2014-2018	49
4-3	قيمة الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة 2014-2018 وقيم معامل هيرشمان هيرفندال	51
5-3	قيمة الايرادات الحكومية للجزائر للفترة 2014-2018 وقيم مؤشر- هيرشمان هرفيندال	54
6-3	الهيكل الانتاجي للجزائر للفترة 2015-2019 و قيم مؤشر هيرشمان -هرفيندال	56

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنـــــــــوان الشكـــــــــــل	الصفحة
1-1	رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي	11
1-3	معدلات التضخم في الجزائر فترة 2014-2018	42
2-3	معدلات البطالة في الجزائر فترة 2014-2019	43
3-3	معدل النمو في الجزائر للفترة 2014-2019	45
4-3	أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو و الدولار الامريكي خلال2015-2019	47
5-3	تغيرات صادرات وواردات الجزائر خلال الفترة 2014-2019	48
6-3	قيمة مؤشر هيرشمان-هرفيندال للصادرات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019	52
7-3	قيمة مؤشر هيرشمان-هرفيندال للواردات في الجزائر خلال الفترة 2014-2019	53
8-3	قيمة مؤشر هيرشمان-هرفيندال على الموازنة العامة خلال الفترة 2014-2019	55
9-3	مؤشر هيرشمان-هرفيندال على الهيكل الانتاجي للجزائر خلال الفترة 2015-2019	57

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنـــــــــوان الملحق	الصفحة
01	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال لصادرات الجزائر سنة 2014	68
02	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال لصادرات الجزائر سنة 2015	68
03	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال لصادرات الجزائر سنة 2016	68
04	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال لصادرات الجزائر سنة 2017	69
05	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال لصادرات الجزائر سنة 2018	69
06	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال لواردات الجزائر سنة 2014	70
07	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال لواردات الجزائر سنة 2015	70
08	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال لواردات الجزائر سنة 2016	70
09	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال لواردات الجزائر سنة 2017	71
10	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال لواردات الجزائر سنة 2018	71
11	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للإيرادات العامة الجزائر سنة 2014	72
12	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للإيرادات العامة الجزائر سنة 2015	72
13	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للايرادات العامة الجزائر سنة 2016	72
14	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للايرادات العامة الجزائر سنة 2017	73
15	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للايرادات العامة الجزائر سنة 2018	74

قائمة الملاحق:

16	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للهيكل الانتاجي للجزائر سنة 2015	**74**
17	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للهيكل الانتاجي للجزائر سنة 2016	**75**
18	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للهيكل الانتاجي للجزائر سنة 2017	**75**
19	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للهيكل الانتاجي للجزائر سنة 2018	**75**
20	قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي هيرشمان-هرفيندال للهيكل الانتاجي للجزائر سنة 2019	**76**

مقـــــــدمـــــــة

احتلت مسألة التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت معظم البلدان لاسيما النفطية منها أن اعتمادها على مصدر دخل واحد يجعل اقتصاداتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية خاصة تلك الناجمة عن تقلبات أسعار البترول، الأمر الذي دفع تلك البلدان إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنويع اقتصاداتها حتى تتمكن من التحرر من التبعية للثروات النفطية والباطنية بصفة عامة.

والجزائر كغيرها من معظم الدول النفطية تبنت جملة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية قصد الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، خاصة في ظل تذبذبات أسعار البترول في الأسواق الدولية وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا وذلك من خلال السعي إلى تطوير القطاعات غير النفطية وخلق مصادر جديدة للدخل عن طريق تعزيز وتنمية الصادرات خارج المحروقات خاصة وأن الصادرات النفطية بلغت 97% من إجمالي الصادرات على عكس الدول النفطية الأخرى التي تمكنت من النجاح في تحقيق التنويع الاقتصادي، وعلى رأس هذه الدول قطر وماليزيا ولقد تمكنت هذه الدول من خلق نموذج اقتصادي رائد قادر على مواصلة مسيرة النمو والازدهار واستيعاب المتغيرات المتسارعة للاقتصاد العالمي.

الاشكالية:

رغم غنى الجزائر وامتلاكها للكثير من المؤهلات والمقومات إلا انها لا تزال مرتبطة بقطاع النفط حيث أن عائدات البترول تصل في بعض السنوات الى نسب تتراوح بين (95 % الى 98%) من اجمالي الايرادات العامة بغض النظر عن العوائد المالية الكبيرة التي يوفرها، وفي ظل الإشكال والأزمة الراهنة التي يواجهها الاقتصاد الجزائري نتيجة تذبذبات أسعار البترول بات من الضروري التوجه نحو سياسات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي لفك التبعية المطلقة لقطاع المحروقات وتنويع مصادر الدخل، من خلال هذه الدراسة نسعى إلى الاجابة على الاشكالية التالية:

ما مدى تحسن مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2014–2019) وهل تمكنت الجزائر من تحقيق التنويع الاقتصادي وتنمية صادراتها خارج المحروقات؟

و للإجابة على هذا التساؤل يتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بسياسة التنويع الاقتصادي ؟
- هل يتجه الاقتصاد الجزائري نحو تحسن مؤشرات التنويع الاقتصادي ؟
- ما مدى تنوع مصادر الايرادات الحكومية في الجزائر وفق مؤشر هيرشمان وهيرفندال ؟

- إلى أي حد تحسنت كل من المؤشرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات التجارة الخارجية ؟

الفرضيات:

- لا توجد سياسة للتنويع الاقتصادي في الجزائر.
- يتجه الاقتصاد الجزائري نحو تحسن مؤشرات التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على مورد واحد (البترول).
- تواجه الجزائر العديد من المعيقات التي تساهم في تراجع الصادرات غير نفطية بالرغم من تمتعها بالعديد من الموارد التي كان بإمكانها استغلالها في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- تعتمد الجزائر في السنوات الاخيرة على تنويع مصادر ايراداتها والتركيز على الإيرادات خارج قطاع المحروقات.
- تسعى الجزائر الى تبني استراتيجية تنموية جديدة تمكنها من الحفاظ على امكانياتها الطاقوية وتمكنها أيضا من تحسين مؤشرات الاقتصادية الكلية.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار موضوع هذا البحث إلى أن قضيّة البحث جديدة ولم يتمّ البحث فيها من قبل في جامعتنا، وأن موضوع البحث المراد دراسته من شأنه إضافة فائدة للشؤون العلمية وإثراء المكتبة بموضوع جديد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تحسن مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك من خلال دراسة تحليلية لمؤشرات التنويع الاقتصادي بمختلف أبعاده إما على مستوى الهيكل الانتاجي او على مستوى التجارة الخارجية أو على مستوى الموازنة العامة.

ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في التنويع الاقتصادي وذلك لتتمكن من خلق قاعدة إنتاجية متنوعة قصد التخلص تدريجيا من التبعية النفطية.

المحدد الزماني و المكاني للدراسة:

- المحدد الزماني : السنوات من 2014 الى2019
- المحدد المكاني : الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية دراسة الموضوع في التركيز على سياسات التنويع الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر، والتي كان الهدف منها استيعاب الآثار والتأثيرات السلبية على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عدم استقرار أسعار البترول خاصة في السنوات الأخيرة.

المنهج المستخدم:

نستخدم في هذه الدراسة كل من على المنهج الوصفي وذلك من خلال التطرق لمفاهيم حول التنويع الاقتصادي وعلى المنهج التحليلي في محاولة منا لتقييم واقع التنويع الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات في الجزائر بالإضافة إلى دراسة تجربة كل من قطر، ماليزيا وجنوب إفريقيا .

الدراسات السابقة:

❖ بن موفق زروق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص: دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر،2018-2019.

تأتي هذه الدراسة لإبراز الآليات المتبعة للتنويع الاقتصادي في الدول النامية من خلال التركيز على مختلف استراتيجيات التنمية والتنويع الاقتصادي والتي تتناسب مع إمكانيات الدول النامية خاصة الجزائر، كما تناولت هذه الدراسة تشخيص استراتيجية الجزائر في التخطيط للاقتصاد الوطني من خلال البرامج الاقتصادية، واستراتيجية الجزائر الجديدة وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد، بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات الاقتصادية الحالية التي تواجه الاقتصاد الجزائري بسبب انخفاض أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014، وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتحدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ومكانته في الاقتصاد الوطني، وآثار انفتاح الاقتصاد الجزائري على التجارة الخارجية وتقييم اتفاق الشراكة الأورو – متوسطية مع الجزائر في ظل محدودية الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما تطرح

الدراسة كيفية الانتقال من اقتصاد يهيمن عليه قطاع المحروقات إلى اقتصاد متنوع وتنافسي يكون فيه للقطاعات البديلة دور في تنويع الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر دخله، من خلال طرح حزمة من الاستراتيجيات البديلة والحلول الاقتصادية والتي قد يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين كفاءة هذه القطاعات حسب الأولوية كدور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، وتأهيل القطاع الصناعي التحويلي كرافد للنمو ودور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، وصناعة السياحة كبديل لخلق الثروة .

❖ نجاة كورتل، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي– دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال- هيرشمان للفترة 2011-2017، جامعة قسنطينة 1 عبد الحميد مهري، الجزائر، 2019/12/15.

تهدف الدراسة لتسليط الضوء على مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر ما بين الفترة 2011-2017، بالاعتماد على - معامل هيرفندال هيرشمان- لقياس مدى تنويع الاقتصاد الوطني فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس الأداء الاقتصادي وهي : الناتج المحلي الخام، الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العمومية، والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، وخلصت الدراسة إلى أن اقتصاديات المورد الواحد المبنية أساسا على إنتاج وتصدير الطاقات الباطنية كالاقتصاد الجزائري يجب أن تفك تبعتها المطلقة للبترول كمورد أساسي للتنمية الاقتصادية، وتتبنى التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية جديدة تستهدف الانتقال التدريجي للاقتصاد الجزائري من التركيز إلى التنويع، وذلك بطبيعة الحال بغية خلق مصادر جديدة للدخل بعيدا عن النفط الذي أبقى الاقتصاد ريعيا لحد الآن لا يرقى لمستوى التنويع.

❖ نوي نبيلة، " أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة الجزائر– الإمارات العربية المتحدة – النرويج"، أطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 01، 2017/2016.

وقد هدفت من خلالها إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر، والإمارات العربية المتحدة والنرويج التي توجهت منذ سنة 2000 إلى تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية، وقد قامت ببناء نموذج قياسي لأثر التنويع الاقتصادي على الاستدامة الاقتصادية في كل دولة، وقد توصلت الدراسة إلى نجاح النرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي وهو ما أدى إلى تحقيق مؤشرات استدامة اقتصادية جيدة، أما بالنسبة للإمارات العربية المتحدة فقد حققت نتائج هامة في مؤشرات التنويع الاقتصادي، مما أدى إلى تحسين مؤشرات الاستدامة الاقتصادية، ومع ذلك بين النموذج

القياسي أن تحسين الاستدامة الاقتصادية لا يزال يتطلب تنويعا أكثر للصادرات بالنسبة للجزائر، التي فشلت في تحقيق التنويع الاقتصادي، وفك ارتباط الاقتصادي بقطاع النفط، وهو ما اثر سلبا على مؤشرات الاستدامة الاقتصادية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- المدى الزماني : من سنة 2014 الى 2019
- استخدام مؤشر هيرشمان هارفيندال لقياس مدى التنويع الاقتصادي في الجزائر.

صعوبات البحث:

- عدم توفر معطيات كافية للدراسة.
- قلة المصادر والمراجع اللازمة لجمع المعلومات المتعلقة بالدراسة وخاصة الكتب.
- عدم توفر المراجع في مكتبة جامعة تيارت، وجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم الخاصة بموضوع الدراسة.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بجوانب الدراسة بشكل مفصل تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول على النحو التالي:

- الفصل الأول: بعنوان المقاربة النظرية لمتغيرات الدراسة حيث تم التطرق في هذا الفصل بعد التمهيد إلى الجانب النظري الذي يشمل في المبحث الاول كل من مفاهيم حول التنويع الاقتصادي من تعريفه، قواعده، دوافعه، أهمية التنويع الاقتصادي والمبحث الثاني الذي تم التطرق من خلاله إلى مستويات ومؤشرات تقييم درجة التنويع الاقتصادي من خلال المطلب الاول اهم مستويات التنويع الاقتصادي وأشكاله في المطلب الثاني والمطلب الثالث معايير ومؤشرات تقييم درجة التنويع الاقتصادي وفي الاخير خلاصة الفصل الأول.

- الفصل الثاني: تم التطرق في هذا الفصل وتكملة للجانب النظري والذي جاء بعنوان عنوان واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وتم تقسيمه الى مبحثين المبحث الأول بعنوان مراحل واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر الذي ضم في المطلب الأول مراحل التنويع الاقتصادي في الجزائر، أما في المطلب الثاني تطرقنا الى استراتيجيات التنويع الاقتصادي في القطاع الفلاحي وفي المطلب الثالث في القطاع الصناعي، أما المبحث الثاني تكلمنا على جهود الجزائر في التنويع الاقتصادي ونماذج وتجارب دولية ففي

المطلب الاول تطرقنا الى تدابير الجزائر في التنويع الاقتصادي والمطلب الثاني تدابير الجزائر حسب قطاعات النشاط، أما المطلب الثالث ذكرنا بعض النماذج والتجارب الدولية وختمنا بخلاصة للفصل .

– الفصل الثالث: تم التطرق فيه إلى الجانب التطبيقي من الدراسة الذي يأتي تحت عنوان تقييم آداء سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر إلى تمهيد حول سياسة التنويع الاقتصادي وواقعها في الجزائر ثم بعد ذلك التطرق إلى المبحث الاول بعنوان الاختلالات في الاقتصاد الجزائري الذي يحتوي على ثلاث مطالب وهي الاختلالات في مؤشرات الاقتصاد الكلي (التضخم، البطالة ومعدل النمو الاقتصادي)، الاختلالات في التجارة الخارجية (سعر الصرف، الميزان التجاري)، والمطلب الاخير الاختلالات في الموازنة العامة، ثم بعد ذلك يأتي المبحث الثاني بعنوان إسقاط مؤشر هيرشمان هرفيندال لقياس التنويع الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري والذي يضم أيضا ثلاث مطالب، الأول إسقاط المؤشر على الصادرات والواردات في الاقتصاد الجزائري والمطلب الثاني تحليل نتائجه إسقاط المؤشر هيرشمان هرفيندال على الهيكل الانتاجي وتحليل نتائجه، والمطلب الاخير إسقاط مؤشر هيرشمان هرفيندال على الموازنة العامة وتحليل النتائج المتحصل عليها وفي الختام خلاصة للفصل.

الفصل الأول:

المقاربة النظرية لمتغيرات الدراسة

تمهـــيد:

يعتبر التنويع الاقتصادي واحدا من المداخل الرئيسية لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصاديات الأحادية، وذلك من خلال ضمان الاستغلال الأمثل لكل موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية من جهة، وتجنب هذه الاقتصاديات مختلف الأزمات والهزات المفاجئة والخطيرة والتي تكون عادة ناتجة عن التقلبات الفجائية في أسعار هذه المواد الأولية من جهة أخرى، ولكن قبل الحديث عن الدور للتنويع الاقتصادي، لابد من التطرق أولا إلى الجوانب النظرية المحيطة بهذا المفهوم.

من خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالتنويع الاقتصادي والمتغيرات الاخرى للدراسة من خلال مبحثين كالتالي:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي .
- المبحث الثاني: مستويات ومؤشرات التنويع الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

وردت العديد من التعاريف عن التنويع الاقتصادي حيث تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، في حين يربطها البعض بالإنتاج ومصادر الدخل ويربطها الآخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنويع بالسياسات التنموية التي تهدف للتقليل من الاعتماد على مورد واحد وتنويع القاعدة الإنتاجية من خلال توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة لتقليل مخاطر الاعتماد على منتج واحد تتخلله تقلبات في أسعاره.

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

الخلفية النظرية وحتى العملية أثبتت أن التنوع الاقتصادي يعزز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي بالنسبة للقطاعات النفطية، لذا ارتأينا أن يتضمن هذا المطلب أهم الأسس ومحددات التنويع الاقتصادي.

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي

عند البحث عن تعريف للتنويع الاقتصادي نجد الكثير من التعاريف نذكر منها:

1. التعريف الأول: كان الاقتصاديون سابقا يركزون في تعريف التنويع الاقتصادي على تنويع الصادرات، بمعنى السياسات المعتمدة لزيادة أنواع السلع في محفظة التصدير، ويضيف البعض وصول هذه السلع إلى عدد أكبر من الأسواق الخارجية لكن التنويع الاقتصادي لم يعد منحصرا في هذا المعنى الضيق وتوسع ليعرف بأنها " العملية التي يمكن من خلالها تحقيق مجموعة متزايدة من المنتجات الممارسات داخل النشاط الاقتصادي[1]."

2. التعريف الثاني: بالنسبة للدول النفطية يعني التنويع الاقتصادي " تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على النفط والغاز، خلال تطوير الاقتصاد غير النفطي والصادرات والإيرادات غير النفطية" .[2]

[1] *United Nations Framework Convention on Climat Change (UNFCCC) «economic diversification» (2009) p5.*
[2] *Aissaoui.A «The Challenges of diversifying Petroleum-Dependant Economies: Algeria in the context of the Middle- East and North-Africa», Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey, Vol.LII, No22 , [2009] , p.6.*

3. التعريف الثالث: ومن ناحية أخرى يعني التنويع الاقتصادي: " عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات".[1]

4. التعريف الرابع: الرغبة في تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الرئيسية في البلد التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن اطار التنافسية العالمية وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية عالية وهو يقوم على الحاجة الى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد[2].

5. التعريف الخامس: التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج يمكن أن يشارك فيه الى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع مصادر الاسواق كالأسواق الداخلية او اسواق الصادرات. [3]

6. التعريف الإجرائي: من خلال مجموعة التعاريف السابقة يمكن الخروج بتعريف شامل للتنويع الاقتصادي وهو:

التنويع الاقتصادي هو العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات (الفروع و النشاطات) الإنتاجية بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك والتكامل بينها لا يكون الاقتصاد فيها مرتبطا بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد مستقبلا.

[1] محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 9، العدد2، 2016، ص638.

[2] حامد حسن الجبوري، التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية ،الموقع الالكتروني *http://www.fcdrs.com* المطلع عليه في 2022/02/12

[3] ميدي سير غيلبن ،دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، العراق، المجلد 5 العدد 2،2008،ص34.

الشكل رقم(1-1): رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي

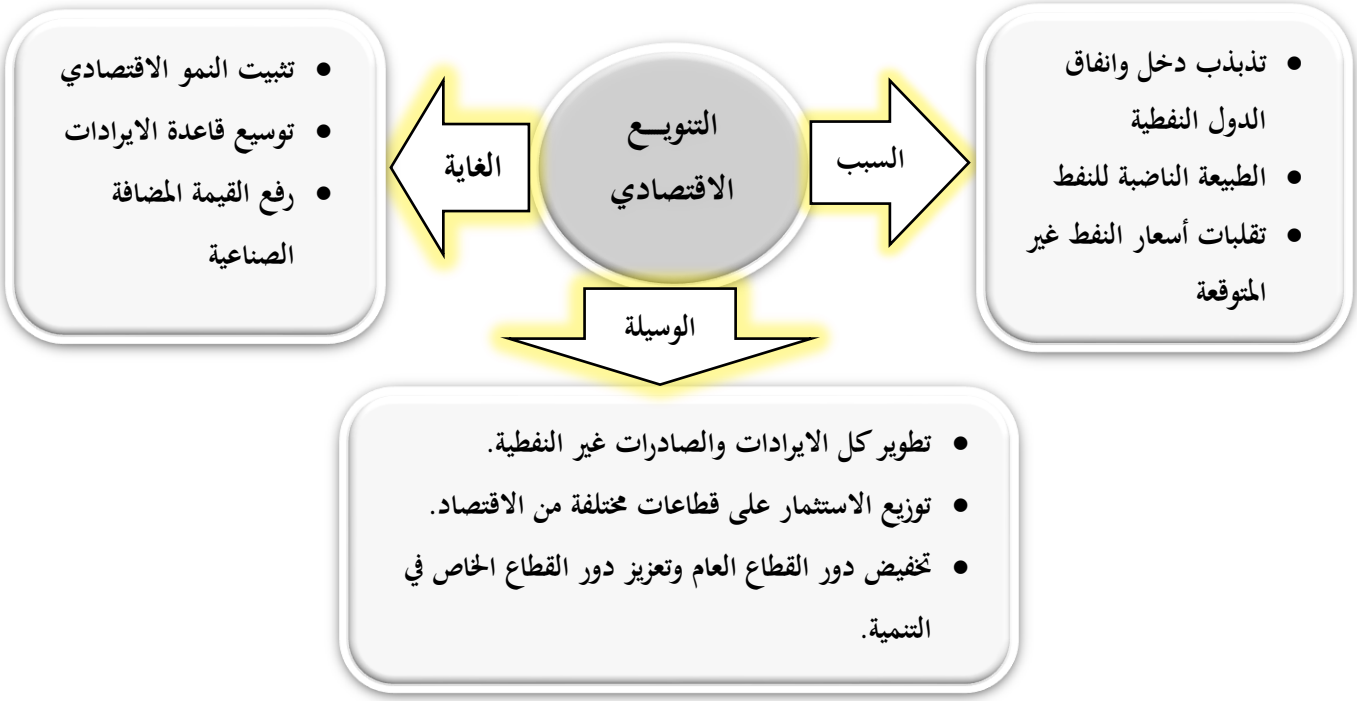

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على التعاريف السابقة

ثانيا: القواعد الأساسية للتنويع الاقتصادي ومحدداته.

1- القواعد الأساسية للتنويع الاقتصادي.

إن التنويع كأي دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة تفكير في إطار ما تحقق من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ومحاولة مزاوجة بالوقائع المعاصرة، وهنا نجد أن التنويع تطبيق قد دشنته الحقب التاريخية التي وفرت له المستلزمات والشروط الموضوعية، فلم يكن رفع شعار التنويع كافيا لتحقيقه، وإنما كان من أهم شروطه توافر قواعد التنويع الأساسية، وهنا نجد أن قواعد التنويع تتمثل في مايلي:

أ. القاعدة الأولى: تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع القطاع أو النشاط الاقتصادي.

ب. القاعدة الثانية: قاعدة الموارد، وتنصرف إلى مدى توافر الموارد المادية والبشرية والثقافية التي يمكنها تحقيق مستوى التنويع الفاعل والحقيقي.

أما تحققنا من مدى صلاحية مثل هذه القواعد، فلو عدنا إلى تاريخ التحولات التي مر بها العالم الصناعي إبان الثورة الصناعية، نجد أنها تتضمن تنويعا اقتصاديا بائنا، فارتفاع حجم الإنتاج الصناعي أدى إلى تنويع الصناعات وارتفاع قيمة الناتج الصناعي في إجمالي قيمة الصادرات، ما أدى بدوره إلى ارتفاع

مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي .وقد تحقق ذلك بفضل جملة من العوامل، أهمها توفر الموارد الاولية وزيادة أنشطة الاستثمار المباشر والمالي وتطور الآلات والمعدات في تلك المرحلة. وقد ترتب على هذا التطور زيادة حجم التجارة الخارجية والداخلية بين البلدان الصناعية التي عنيت بالثورة الصناعية، فارتفع مستوى الدخل، وازدادت القدرة على تطوير القطاع الزراعي، والقطاع المالي والمصرفي لتوفير المستلزمات من الموارد الأولية والغذائية التي تعقب عادة ارتفاع مستوى الدخل[1].

2- محددات التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد. لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات والتي تلعب دورا مهما في نسبة نجاحه أو فشله في هذا الإطار، يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع لسنة 2006 خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع، وهي[2]:

- العوامل المادية: الاستثمار ورأس المال البشري .
- متغيرات الاقتصاد الكلي: سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية .
- المتغيرات الاساسية: الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني.
- السياسات العمومية المالية والتجارية والصناعية من (خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية).
- الوصول إلى الأسواق الخارجية: درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل.

المطلب الثاني : دوافع التنويع الاقتصادي

إن الدافع الرئيسي من التنويع الاقتصادي يكمن في حماية الاقتصاد من الصدمات الناتجة عن التخصص في انتاج وتصدير سلعة واحدة خاصة إذا كانت مادة أولية.

بدأ الاهتمام بقضية التنويع الاقتصادي من قبل الاقتصادي*SIMON KUZNETS* * بعد أن عرف النمو الاقتصادي على أنه" الزيادة على المدى الطويل في القدرة على إنتاج وعرض بضائع متنوعة للسكان

---

[1] عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد و الدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد24،2013،ص 9-10

[2] التقرير السنوي حول التنويع، لجنة الاقتصادية لأفريقيا، الأمم المتحدة، لسنة 2006 .على الرابط https://www.uneca.or المطلع *عليه يوم 2022/01/28*

* اقتصادي واختصاصي إحصاء، وديموغرافي، ومؤرخ اقتصادي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1971» *لمساهمته تجريبيًا في إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي الذي قاد إلى خلق نظرة عميقة داخل الاقتصاد وداخل الهيكل الاجتماعي وعملية التطور* .«وُلد سيمون كوزنتس في روسيا عام 1901 وتوفي سنة1985.

" كما اهتم الاقتصاديين *GROSSMAN AND HELPMAN* بالتنويع الاقتصادي من خلال تعريفهما لنمو الاقتصادي على أنه الزيادة في إنتاج كميات ونوعيات مختلفة ومتنوعة من السلع والخدمات وحججهم في أهمية التنويع الاقتصادي تكمن في حماية الاقتصاد من الصدمات الناتجة عن التخصص في إنتاج وتصدير سلعة واحدة خاصة إذا كانت مادة أولية. ويقول *OSAKWE 2007*: "على واضعي السياسات في الدول الغنية بالمواد الأولية أن يكونوا مهتمين أكثر بتنويع صادراتهم للحد من الصدمات الخارجية ".

لعل الحجة الأقوى لأهمية التنويع الاقتصادي تلك التي قدمها *singer & prebisch* (*1950*) من خلال ما تعرف *prebisch-singer hypotheses* تشير الفرضية إلى أن السياسة الاقتصادية للبلد لا يمكن أن تستند النمو الاقتصادي فيها على إنتاج وتصدير المواد الأولية، ذلك أن أسعار صادرات المواد الأولية تنخفض مع مرور الوقت بالنسبة لأسعار صادرات السلع المصنعة، ونتيجة لذلك فان أسعار الصادرات الأسعار الواردات في هذه الدول ستتراجع شروط التجارة الخارجية وهو ما ليس في صالح الدول المصدرة للمواد الأولية والمستوردة للسلع المصنعة عموما[1]. و يمكن إدراج أهم أسباب ودوافع التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:

- **تخفيف المخاطر**: إن البلدان الأكثر تنوعا تعتبر الأقل حساسية للتقلبات الاقتصادية، حيث أن المخاطر التي تؤثر على القطاعات المختلفة ليست مرتبطة ارتباطا ايجابيا. وقد تم تأكيد هذه الفرضية من قبل *Massell* سنة *1970* من خلال الدراسة التي قام بها على 55 بلد متقدم ونامي[2].
- **تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته**: إن النقاش حول التنويع الاقتصادي كان حاضرا في وقت مبكر جدا في نظريات النمو من خلال نموذج *ROMER* حيث ركز على تأثير تنويع المدخلات على النمو. واستنادا على هذا فإن تنوع المنتجات (والتي قد تستعمل كمدخلات) هي أيضا مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي. في هذه الحالة فان الاقتصاد الذي يستطيع إنتاج سلع مختلفة وكثيرة فان عائده يكون مرتفع وبالتالي يقودنا إلى التطور والنمو الاقتصادي، في الواقع فقد أظهرت الدراسات التجريبية المختلفة أن النمو والإنتاجية تعتبر من العوامل مرتبطة بشكل كبير وإيجابي بالتنوع الاقتصادي.

[1] *Osakwe Patrick. N «Foreign Aid, Resources and Export Diversification in Africa: A New Test of Existing Theories», United Nations Economic Commission for Africa, African Trade Policy Centre, Work in Progress No. 61, p.24 [2007]*

[2] *Singer. H. W « The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries», American Economic Review, vol. 40, no. 2, pp. 473-485. [1950]*

- **استنزاف الموارد الطبيعية:** نضوب الموارد الطبيعية وتحديدا النفط، الذي تعتمد عليه الجزائر يثير مسألة الاستدامة الاقتصادية، المنطق الاقتصادي يتطلب تعويض هذه الموارد بأنواع أخرى من رأس المال وذلك للحفاظ على حق الأجيال اللاحقة عند تراجع احتياطي هذه الموارد[1].

المطلب الثالث: أهمية التنويع الاقتصادي.

تظهر أهميته من خلال تحاشي المشاكل التي تكون اقتصاديات الدول الريعية عرضة لها باعتبارها تعتمد بصورة كبيرة على إيرادات مورد وحيد، والمتأتي من امتلاكها للموارد الطبيعية النفط، الغاز...الخ، ما يؤدي إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في الإنتاج، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تهتم بالتوزيع دون الإنتاج .وباعتبار الموارد الطبيعية ناضبة وغير متجددة ما يلزم الدولة النفطية عاجلا أم آجلا حتمية التنويع لتوزيع الخطر لتفادي أي مشاكل ناتجة عن تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، وذلك من خلال دراسة تجارب السابقة للدول سواء الناجحة أو الفاشلة فالأولى تفيدنا في النجاح والثانية تفادي الاستراتيجيات التي تسببت بفشلها[2].

وبالتالي تكمن أهمية التنويع في ما يلي:

- احتلت مسألتي النمو والتنويع مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وتوصلت الدراسات إلى أن النمو والتنويع الاقتصادي أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان، خاصة النفطية وذلك لسببين:

– أولا: هما تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط.

–ثانيا: الاعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل، وبالتالي يؤدي إلى ضعف القطاعات الإنتاجية التي من شانها خلق فرص عمل وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

- يرتبط توازن استقرار الموازنة العامة في البلدان الريعية ارتباطا وثيقا بأسعار النفط ، ولذا تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى بحيث تكون لها نفس مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي أو الصادرات، ومن جهة أخرى يؤدي ذلك إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير الكفاءات من رأس مال بشري، وتكنولوجيا،

---

[1] *Brainard, William and Richard Cooper «Uncertainty and Diversification of International Trade», Food Research Institute Studies in Agricultural Economics, Trade and Development, pp.257–285. [1968]*

[2] باهي موسى، روابنية كمال، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية : حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، العدد5،ديسمبر2012،ص 134

ومؤسسات إدارية، وبيئة اجتماعية منافسة .وباعتبار النفط مادة ناضبة يستلزم وجوب إنشاء قاعدة إنتاجية بديلة تهتم بالإنتاج في القطاعات الأخرى غير النفط، كقطاع الصناعة التحويلية، الزراعة أو الخدمات .

- وعلى هذا الأساس يستلزم على كل دولة ريعية مهما كان القطاع التي تعتمد عليه تنويع مصادر إيراداتها من خلال التركيز على بقية القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحولية والخدمات[1].

[1]عبد الرزاق بن علي، نجوى ا رشدي، التنويع الاقتصادي : المفهوم الأهمية و المحددات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول : بدائل النمو و التنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمانة لخضر، أيام 2 جامعة وادي سوف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، الجزائر، 3 نوفمبر2016 ، ص3.

المبحث الثاني: مستويات ومؤشرات تقييم التنويع الاقتصادي.

إن التنويع الاقتصادي الناجح هو ذلك التنويع الذي تحدد الإدارة التنموية بدقة مستوياته، وفروع الاقتصاد التي ستقع عليها مجهودات تحققه قبل الشروع في تنفيذه، والذي يهدف لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ثم لابد من إخضاع هذه الجهود لمعايير ومؤشرات معينة لقياس مدى نجاحه في تحقق الأهداف المسطرة.

المطلب الأول: أهم المستويات التنويع الاقتصادي.

يمكن التعرف على أهم مستويات للتنويع الاقتصادي التي تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولا: تنويع الإنتاج والذي يتحقق عندما تقرر مؤسسة ما بإنتاج سلعة جديدة دون التخلي عن المنتجات السابقة، كما يمكن أن يتحقق بالاندماج مع مؤسسات أخرى تعمل في ذات الصناعة ولكنها تنتج منتجات أخرى إلا أنه لا يمكن اعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنويع مع وجود صلات وثيقة بين المنتجات الحالية التي تنتجها المؤسسة والمنتجات الجديدة التي ترغب في إنتاجها أي التي ترغب في تنويع إنتاجها معها، كالتشابه في الخصائص التكنولوجية المرتبطة بالإنتاج أو التشابه في عملية التسويق أو الخبرة اللازمة لإجراء البحوث المرتبطة بالمنتجات.

ثانيا: تنويع التجارة الخارجية (الصادرات): يرتبط الحديث عنها بتحليل هيكلها السلعي للواردات والصادرات أين يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة بقياس نسبتها الإجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة كما أن شدة الاعتماد ستؤثر في إمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية فتنويع هيكل الصادرات سيكون حلا مثاليا لاستمرارها كما أن شدة التنوع في تركيبة الواردات وعدم التركيز على نوع أو مجموعة محددة سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، لذلك فإن تنويع الواردات قد يعني تقليل أصناف أخرى، عكس الصادرات وذلك بأن يلغي البلد المعني من قائمة البضائع المستوردة أبوابا ثم تدريجيا أصناف أخرى من المنتجات وعوض عن ذلك تم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة .

ثالثا: تنويع القطاعات التنافسية: الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب التنافسية .

رابعا: تنويع الأصول :أشار تقرير البنك الدولي عام 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع ، إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع الطبيعية، المنتجة وغير الملموسة، وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غابات وأراضي ومراعي ،وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأسمال البشري وراس المال الاجتماعي، وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.

خامسا: تنويع الأسواق: يحتل نفس القدر من الأهمية ، فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات وللتقليل من المساوئ يجب تنويع الأسواق ففي حالة انخفاض الطلب في سوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقرارا فالبلد الذي يصدره بكثرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية .

سادسا: تنويع مصادر الايرادات الحكومية: تعرف على أنها الإيرادات التي يتم تمويل الحكومات بها، حيث تعد بمثابة الموارد المالية لها لضمان عمل هذه الحكومات، ومن أهم مصادر الإيرادات الحكومية الايرادات الضريبية وغير الضريبية بالإضافة الى الايرادات النفطية و ايرادات الاتية من الاستثمار.[1]

المطلب الثاني: أشكال التنويع الاقتصادي.

يمكن التمييز بين أشكال عديدة للتنويع الاقتصادي

أولا: التنويع العمودي (الرأسي) وهو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية (التنويع العمودي لأعلى) أو التوجه إلى صناعة منتجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعيا حاليا مواد أولية لها(التنويع العمودي لأسفل).

ثانيا: التنويع الأفقي وهو إنتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلاءم مع الخبرات والطرق الإنتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت.

ثالثا: التنويع الجانبي وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة .

[1] مراد تيتان، إسماعيل صاري سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول : متطلبات تحقيق الإقليم الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات البويرة، الجزائر يومي 30 / 29 نوفمبر 2016 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر03

رابعا: التنويع الشامل والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة.

خامسا: التنويع الجغرافي والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة لتصدير المنتجات والتكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.

سادسا: التنويع المالي وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في أن واحد كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب أثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة ويلعب التنويع الاقتصادي دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية[1].

المطلب الثالث: معايير ومؤشرات تقييم درجة التنويع الاقتصادي.

تتعدد معايير ومؤشرات تقييم سياسة التنويع الاقتصادي، ولكن يمكن ذكر أهم تلك المعايير وأهم المؤشرات المعتمدة والمعمول بها في قياسه.

أولا: معايير تقييم درجة التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تقييم درجة التنويع الاقتصادي وهي:

1. درجة التغير الهيكلي: كما تدل عليها النسبة المئوية لإسهام القطاع النفطي مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن النمو أو تقلص إسهام هذه القطاعات عبر الزمن .
2. الإيرادات: تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع الإيرادات الحكومية
3. الصادرات: نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، ويدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي ولكن على فترة زمنية طويلة نسبيا، ويمكن أن يمثل التنويع في الواردات وجها مهما للتنويع الاقتصادي، باعتبار أن الاقتصاد الوطني الجزائري يستورد من العالم

[1] نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، لجنة مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، الجزائر، ص 3.

الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية، وبذلك فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني.

4. الإسهام النسبي للقطاعين (العام والخاص) في التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت.

ثانيا: مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي

تتعدد المؤشرات المعمول بها في قياس درجة التنويع الاقتصادي للدول ،وأهمها مؤشر تنوع الصادرات ومعامل هيرشمان وهيرفندال، وهذا الأخير الذي هو مؤشر الدراسة.

1. **معامل هيرشمان – هيرفيندال** (***Hedrfindahl-Hirschman***): من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي، يعتمد المعامل على قياس تركيبة وبنية ومدى تنوع عدد من المتغيرات وهي: الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات، الصادرات، العمالة، تراكم رأس المال.

ويعبر عن هذا المعامل بالصيغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum \left(\frac{xi}{x}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{N}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أن:

- ***N***: عدد النشاطات (القطاعات).
- ***xi*** : الناتج المحلي الاجمالي في القطاع ***i***.
- ***x***: الناتج المحلي الاجمالي ***PIB*** (Le **produit intérieur brut**).

تتراوح قيمة معامل هيرفيندال–هيرشمان بين الصفر(0) و الواحد (1).[1]

فإذا كان ***H=0*** فإن هناك تنوعا كاملا للاقتصاد.

وإذا كان ***H=1*** فأن مقدار التنوع يكون معدوما.

[1] دحمان عبدالفتاح، استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7، العدد01، المركز الجامعي تمنغست،2018،ص333.

بمعني كلما اقتربت قيمة معامل هيرشمان-هارفيندال من الواحد كان ذلك دليلا على ضعف التنويع الاقتصادي .[1]

2. مؤشر تنوع الصادرات(مؤشر الانكتاد):

يقيس هذا المؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما في اجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، وتتراوح قيمة هذا المؤشر من 0 الى 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر الى 0 يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية[2].

ويحسب وفق الصيغة التالية:

$$Sj = \frac{\sum_{i=1}|hij - hi|}{2}$$

❖ **حيث:**

$\mathbf{S_j}$: مؤشر تنوع الصادرات.

$\mathbf{h_{ij}}$: تمثل حصة صادرات السلعة **i** من اجمالي صادرات الدولة **j**.

$\mathbf{h_i}$: تمثل حصة صادرات السلعة **i** من اجمالي صادرات العالم.

[1] *United Nations Conférence on Trade and Développement: UNCTAD, « Herd-book of Statistics»,Nations Unies, NewYork et Genève, 2008, p.4.*

[2] مجدوب خيرة مع مجموعة من المؤلفين، الاساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية و سبل استدامته، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، الطبعة الاولى، برلين، ألمانيا، 2020، ص40

خـــــلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي جاء تحت عنوان المقاربة النظرية المتغيرات الدراسة تمكنا في الاخير من الالمام بمجموعة من المعارف المتمثلة في تعريف التنويع الاقتصادي الذي هو باختصار عبارة عن تنويع القاعدة الانتاجية وتنويع مجموع الإيرادات و عدم الاعتماد على مورد واحد فقط ، ومن ثم القواعد الأساسية للتنويع ومحدداته ومختلف الدوافع التي تقودنا إلى التنويع الاقتصادي من تخفيف للمخاطر الناجمة عن الاعتماد على مورد واحد وتحقيق النمو الاقتصادي واستدامته، وتطرقنا ايضا الى مستويات التنويع الاقتصادي المتمثلة في تنويع الإنتاج والتجارة الخارجية ، القطاعات التنافسية، الأصول، الاسواق ومصادر الايرادات الحكومية، وكل من اشكل التنويع المتمثلة في التنويع العمودي، الافقي، الجانبي، الشامل والمالي الى غيرها من الأشكال المتعددة. في الاخير معايير ومؤشرات التنويع الاقتصادي، حيث تتمثل معايير تقييم درجة التنويع الاقتصادي في درجة التغير الهيكلي، الصادرات والواردات والاسهام النسبي للقطاعين الخاص والعام، ومؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي من مؤشر هيرشمان–هرفيندال إلى مؤشر تنوع الصادرات.

الفصل الثاني:

واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهـــــيد:

إن اعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية بشكل مفرط يثير تحديين رئيسيين، الأول هو كيف يمكن انتهاج أفضل السبل الاقتصادية في الجزائر، التي تقلل من الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وضمان حماية الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن من التقلبات في السوق العالمية؛ أما الثاني فهو كيف يمكن توجيه الاقتصاد الجزائري نحو تنويع أنشطته حتى يتراجع بمرور الوقت عن الاعتماد على المورد النفطي كمصدر وحيد للإيرادات، في هذا السياق وجب دراسة مراحل واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر وتقييم مختلف الجهود التي رمت إلى ذلك، ومحاولة طرح أفكار يمكن أن تساعد على تفعيل عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر لإحداث تنمية اقتصادية مستديمة خارج قطاع المحروقات مع ذكر بعض النماذج الدولية الناجحة، وهذا من خلال تقسيم الفصل الثاني الى مبحثين هما:

المبحث الأول: مراحل واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثاني: جهود الجزائر في التنويع الاقتصادي ونماذج وتجارب دولية.

المبحث الأول: مراحل واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

انتهجت الجزائر العديد من المراحل والسياسات بهدف تنويع اقتصادها حيث اعتمدت على عدة محاور رئيسية تتمثل في: تنويع الصادرات، تنويع العوائد المالية، وتنويع القاعدة الانتاجية السلعية والخدمية، ويعتبر هذا الاخير عنصر اساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي وعلى ضوء هذا سنقدم اهم مراحل واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: مراحل التنويع الاقتصادي في الجزائر.

تعتبر قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة من بين البدائل التي تلعب دور مهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وخاصة إن الجزائر تملك كل مقومات النجاح في هذه القطاعات وقد مر التنويع الاقتصادي الجزائري عبر ثلاثة مراحل.

أولا: مرحلة ما بعد الاستقلال: وضعت الجزائر في السنوات الأولى بعد الاستقلال استراتيجية تنموية شانها شأن كل الدول الحديثة الاستقلال، وقد ركزت هذه الإستراتيجية على تطوير كل من القطاع الزراعي والتوجه نحو التصنيع، وذلك من خلال تبني استراتيجية الصناعات المصنعة. وقد طبقت الجزائر هذه الإستراتيجية الاعتماد على الصناعات الطاقوية (البترول، الغاز الطبيعي) وهذا ما أدى إلى تطوير صناعات أخرى المتمثلة في البتروكيماوية مثل الاسمنت، الحديد، وقد تم إنجاز الكثير من المصانع خلال فترة السبعينات من القرن العشرين والاعتماد على مشاريع الاقتصادية.[1]

ولكن سرعان ما انتقلت إلى الاقتصاد الريعي أي الاعتماد فقط على مصدر واحد لاقتصاده ألا وهو البترول الذي يقدم نسبة كبيرة في الاقتصاد الجزائري لكن هذا الأخير يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني نظرا لتقلبات أسعار النفط والبترول في الأسواق الخارجية وهذا ما أدى بها إلى تنويع الاقتصاد والاعتماد على مختلف المجالات الاقتصادية المتمثلة في الزراعة، الصناعة، السياحة، والتجارة الخارجية وهذا ما يؤدي إلى تحقيق تطور اقتصادي مستدام.

[1] جمال سويح ،"تقسيم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات "، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 3، الصادرة بتاريخ مارس 2017، ص 15.

ثانيا: برنامج توطيد النمو 2010-2014: ركزت الدولة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة على الاعتماد وانتهاج مجموعة من البرامج التي تساهم في إنعاش وتنويع اقتصادها من أجل الخروج من الأزمة التي تمر بها ومن بين هذه البر امج نجد ما يلي:

يعتبر برنامج توطيد النمو2010-2014 مكمل للبرامج التي قامت بها الجزائر من حيث بعض الأهداف التي يراد تحقيقها، وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 286 مليار دولار وقد قسمت إلى قسمين:

1) **القسم الأول**: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 156 مليار دولار.

2) **القسم الثاني**: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه...) بمبلغ 130 مليار دولار .

وهذا البرنامج يهدف إلى:

أ. تحسين التنمية البشرية.

ب. مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

ت. دعم التنمية الصناعية.

ث. تشجيع إنشاء مناصب الشغل.

ج. تطوير اقتصاد المعرفة.

ح. تنمية البشرية و ذلك من خلال:

- إتمام إنجاز مشروع 02 مليون وحدة سكنية.
- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للترقية الوطنية.
- إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالماء الشروب.[1]

[1] سويح جمال، تقسيم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، مرجع سبق ذكره، ص17

جدول رقم (2-1): التنويع الاقتصادي من فترة 2010-2014

مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	المبالغ (مليار دج)	النسبة(%)
القطاعات الرئيسية		
التنمية الاقتصادية (الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق لنشاط و كذا تعزيز القدرات الصناعية).	1566	67،7
مكافحة البطالة (دعم إدماجي حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة).	360	76،1
مجموع البرنامج الخماسي(2010-2014)	20412	100

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على مجلة التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019) ص 204.

ثالثا: برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر سنة 2015-2019: لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال فترة الأخيرة مجموعة من الإصلاحات المتمثلة بشكل خاص (التنويع الاقتصادي، تحسين مناخ الأعمال، تعزيز الأمن الطاقوي، تطوير فروع الاقتصاد الأخضر) غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطهما فيما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية لنهوض الاقتصاد.

وتشجع الخطة الخماسية التي أقرتها الحكومة خلال 2015-2019 لزيادة حكم مسيرة التي بدأت منذ العشرية التي سبقت الاستثمار في القطاعات الرئيسية لاقتصاد الأخضر بالأخص(الزراعة، المياه، السياحة) وقد خصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار أي ما يعادل 280 مليار دولار وقد شمل هذا المخطط مجموعة من المجالات المتمثلة في:[1]

- تنمية الصناعات الغذائية، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة.

- سعت الجزائر أن تضمن مكانها في الأسواق العالمية ضمن أمنها الطاقوي طويل المدى، وقد قررت تكثيف جهودها في مجال النفط والغاز، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية من خلال تزويد كل من تمنراست

[1] ساعد محمد، "محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018،ص22.

وجانت ب 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز، بالإضافة إلى إطلاق برنامج 06 مصفاة جديدة، وهذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود ب 60 مليون طن وهذا بحلول 2019.

– حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلال إمكانات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 15 منتجع سياحي.

– تلعب الصناعات الحرفية دورا مهما في المساهمة في التنمية الاقتصادية من ناحية تأصيل التراث التاريخي حيث قررت الحكومة تصميم الغرف الحرفية ودعم الحرفيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

– إعداد إطار (تشريعي، تنظيمي، قانوني) من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية، من أجل ضمان استدامة الخدمات والمرافق العمومية.

– واصلت الحكومة من خلال هذا البرنامج مشاريعها فيما يخص تكملة 663 كلم من طرق البرية الخاصة بالهضاب العليا، إنشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم، ومن المتوقع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية وتهيئة الخطوط الخاصة *Métro, Tramway* .

– فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة استلام ميناء 'جن جن' والبدء في إنجاز 04 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة وتعزيز الموانئ بسفن جديدة، سواء للبضائع والسكان.

– تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني ب 16 طائرة جديدة، كما سيتم إطلاق العمل في برنامج بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة.

– تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث، الممنوحة للشركات الاتصال المتنقلة والثابتة، والجيل الرابع الذي بالفعل غطى جميع المراكز الإدارية من الولايات.[1]

المطلب الثاني: استراتيجيات التنويع الاقتصادي في القطاع الفلاحي.

إن الجزائر لديها عدّة إمكانيات في القطاع الفلاحي وذلك لاعتبارها بوابة القارة الإفريقية وتمركزها أمام السوق الأوروبية، وامتلاكها لأراضي خصبة وشاسعة وموارد مائية هائلة ولديها أيضا موارد بشرية ذات كفاءة عالية في هذا المجال، وموارد مالية عالية تمكنها من تطوير هذا القطاع وقد يكون من بين المصادر الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي .[2]

[1] ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص23.

[2] ضيف أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، 29 أكتوبر 2018، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ص24.

عملت الجزائر على إقامة مجموعة من البرامج الفلاحية ومن بين البرامج التي قامت بها يوجد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية *(PNDA)* هذا الأخير كانت أهم برامجه مرتبطة بـ:

1. مكافحة و معالجة ديون الفلاحين وقدرت تكلفة البرنامج ب 65 مليار دج.

2. تأهيل المستثمرات الفلاحية.

3. تحسين شروط تثمين المنتجات الفلاحية وتسويقها عن طريق التكامل الفلاحي الغذائي، وتنظيم الأسواق، وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.[1]

4. برنامج التجديد الفلاحي والريفي2010-2014:

وضع هذا البرنامج لتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، يضم أسس ترسيخ بعض النشاطات الفلاحية، ومن بين الأهداف التي تسعى لها هذه السياسة هي تعزيز الاستشارة والتشاور مع كل الفاعلين في المجال الفلاحي والزراعي، مما يؤدي إلى تثمين الموارد الطبيعية وتتمحور سياسة التجديد الفلاحي حول ثلاثة ركائز متكاملة وهي:

أ. التجديد الريفي.

ب. التجديد الفلاحي.

ت. برنامج دعم القدرات البشرية و الدعم التقني وإطار تحفيزي.

ومن خلال هذه الركائز تكون هناك:

- ترقية الفلاحة القائمة على المؤسسات الناجحة اقتصاديا في المستثمرات ذات قابلية اقتصادية.
- تنمية ريفية مندمجة بتنظيم تظافر الجهود الاقتصادية والاجتماعية على مستوى مختلف الأقاليم، من أجل تحفيز التشغيل بتنويع الأنشطة الاقتصادية.

وقد طبقت سياسة التجديد الفلاحي الريفي عدة برامج تنموية حسب كل قسم وهي:

- برنامج تكثيف الانتاج: الذي يهدف خلال الفترة 2010-2014 إلى تحقيق إنتاج الحبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار، منها 34.4 مليون قنطار من منتوج القمح.
- برنامج السقي عن طريق نظام اقتصاد المياه: و يعتبر هذا البرنامج على تنمية نظام اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461000 هكتار، تكون من 278000 هكتار تحويل النظم التقليدية و183000 هكتار مخططات جديدة.

[1] ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص25.

- برنامج إنتاج الحليب، برنامج تنمية وتطوير إنتاج البطاطا، برنامج تنمية و تطوير الزيتون و زراعة النخيل[1].

المطلب الثالث: استراتيجيات التنويع الاقتصادي في القطاع الصناعي.

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع في مختلف المنتجات ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، من صناعات غذائية كيميائية، معدنية، وغيرها. إن الإنتاج الصناعي الغالب هو الصناعات الغذائية، حيث لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الالكترونية، الكهربائية والميكانيكية سوى 11 % منها، أما الصناعات الكيماوية فهي تمثل 06% من إجمالي الإنتاج الصناعي، ويركز القطاع العمومي على ثلاثة فروع متمثلة في:

-صناعات غذائية.

-صناعات إلكتروني كهربائية.

-ميكانيكية وكيمياء، البلاستيك والمطاط.

❖ المحاور الكبرى الإستراتيجية الصناعية في الجزائر:

ترتكز الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية:

1.اختيار القطاعات الجاري ترقيتها: تم الاعتماد على الخطوات الآتية في تحديد القطاعات ذات أولوية في التشجيع والدعم، التعريف بالفروع التي تعرف بالاحتمال القوي للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية.

2.انتشار قطاع الصناعة: ويتمحور حول تثمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي، ترقية الصناعات الجديدة.

3.طرق تطوير قطاع الصناعة في الجزائر: إن الهدف من التنمية الصناعية هو توسيع القاعدة الإنتاجية وكذا تخفيض الاعتماد عل إيرادات المحروقات كمصدر وحيد للدخل، وبالتالي تنويع الاقتصاد وجعله أكثر قدرة على الصمود في وجه التقلبات التي قد تصب في قطاع المحروقات، وفي إطار النظرة الجديدة للاقتصاد الوطني التي سطرتها الحكومة تتدرج جملة من الإجراءات تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ترشيد النفقات العمومية، تشجيع الإنتاج الوطني وتسهيل الاستثمار العمومي والخاص في

[1] بوزيان فتيحة،، "تقييم سياسات الفلاحة و التنمية الريفية في الجزائر، جامعة الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد1، جوان2018، ص123.

مجموعة من القطاعات من أهمها قطاع الصناعة وترقية المنتوج الوطني في السوق الدولية، وجلب المستثمرين الأجانب، وتحسين مناخ الأعمال، تطوير المؤسسة وتطهير محيطها.

4. تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية:وهذا بتشجيع الشركات، بما في ذلك القطاع الخاص لمشاركة أكبر في التنمية الوطنية من خلال:

- تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية والتحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية وتدريس الموارد البشرية.
- منح التسهيلات كشكل من أشكال التفضيل الوطني للشركات لاختراق السوق.
- إنشاء وتطوير هياكل التسهيل والدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية.
- زيادة وتحسين المعروض من الأراضي
- تأقلم السياسة الصناعية لتحسين الكفاءة في تنفيذ برامج الدعم العامة في الصناعة.[1]

[1] السعيد بريكة، "استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائري"، مجلة العلوم الانسانية ،العدد 4،الصادرة في ديسمبر2015،ص285.

المبحث الثاني: جهود الجزائر في التنويع الاقتصادي ونماذج وتجارب دولية.

سعت الجزائر في الآونة الاخيرة الى تنويع اقتصادها خارج المحروقات فقد قامت ببعض التدابير والتحفيزات خاصة في قطاع الزراعة والصناعة وتسهيل الاستثمار في القطاعات الخاصة والعامة .

المطلب الاول : تدابير الجزائر في التنويع الاقتصادي.

قامت الجزائر بمجموعة من التدابير قصد تنويع اقتصادها من خلال وضع تسهيلات وتخفيف الأعباء بغية تشجيع الاستثمار.

أولا: تخفيف الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور :

1. يوظف صاحب العمل طالبي الشغل المستفيدين من تخفيض 20 % من حصة اشتراكهم في الضمان الاجتماعي لكل طالب عمل يوظف لمدة تساوي أو اقل من إثني عشر شهرا.

2. تدابير لفائدة الهيئات المستخدمة والمعلمين الحرفيين الذين يضمنون أشخاصا في إطار ترتيب المساعدة على الإدماج المهني، حيث تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الضمان الاجتماعي التي حددت بنسبة 2 %من الراتب الخام.

3. منح إعانة مالية شهرية للتشغيل لمدة 3 سنوات بقيمة 2111 دج، بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم بها كل هيئة مستخدمة، عندما يبرم عقد العمل لمدة غير محددة.

4. تكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بفارق الاشتراك الناتج عن التخفيضات وكذا الإعانة المالية للتشغيل.

5. مساهمة الدولة في الأجور: في إطار عقد عمل مدعم لتوظيف شباب يخضعون لعقود الإدماج، لدى المؤسسات العمومية والخاصة، وتمنح المساهمة خلال ثلاث سنوات بالنسبة لعقود التكوين من أجل الإدماج.

6. تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الإجتماعي: على كل عملية توظيف طالبي الشغل، بالنسبة للموظفين إلى يوم إشتراكهم في الضمان الاجتماعي، الذين يوظفون لمدة 21 شهرا، المسجلين بصفة منتظمة لدى وكالات التوظيف، هذه الإعفاءات تقدم حسب المناطق الشمالية، الهضاب العليا والجنوب مثل الذين يوظفون طالبي العمل الذين يشتغلون في المنطقة الشمالية للبلاد.

ثانيا: تخفيف الأعباء الجبائية و الإجراءات المحفزة على الاستثمار:

1. تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15 % لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب.

2. الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، وإلغاء شرط التحديد المرخص به لجسم الأعمال.

3. الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات، إعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر وذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات.

4. تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف وتمنراست لمدة 5 سنوات.

5. تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.[1]

6. إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة 5 سنوات، ومنح تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للاستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية.

والقطاعات الصناعية التي لها الحق في الاستفادة من الأحكام السابقة هي:

- صناعة الحديد والتعدين.
- اللدائن الهيدروليكية.
- الكهربائية والكهرو منزلية.
- الكيمياء الصناعية، الصيدلانية.
- الميكانيك وقطاع السيارات.
- صناعة الطائرات .
- بناء السفن واصلاحها.
- التكنولوجيا المتقدمة.
- صناعة الأغذية.
- النسيج والألبسة والجلود والمواد المشتقة.
- الخشب وصناعة الأثاث.

[1] بلال بوشول، واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص التجارة المالية الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية ، جامعة الوادي، السنة الجامعية 2017-2018، ص53.

7. تستفيد الاستثمارات التي تنجزها مؤسسات القطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير، عند إنشاء مصلحة للبحث والتطوير للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق الملية أو المستوردة، من إعفاء من كل الحقوق الجمركية وكل إخضاع ضريبي، وكذلك من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.[1]

ثالثا: تخفيف الاعباء الجبائية والتحفيزية للاستثمارات المصدرة:

1. الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير.

2. يستفيد من نظام الشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات التي يقوم بها المصدرين، والموجهة سواءا للتصدير أو إلى إعادة تصديرها للدولة، سواءا كانت في التصنيع، التركيب، التعبئة أو التغليف للمنتجات الموجهة للتصدير وكذلك للخدمات المتصلة مباشرة بعملية التصدير.

3. تكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية، على المشاركة في المعارض والصالونات، البحث عن الأسواق الخارجية، تكاليف النقل للتصدير للمنتوجات القابلة للتلف.

4. الإعفاء الدائم من الضريبة على ارباح الشركات، بالنسبة لعمليات الحالية للعملة الصعبة، وهي عمليات البيع الموجهة للتصدير.

5. الإعفاء من الحقوق المركبة والشراء بدون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في تصنيع وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتجات الموجهة للتصدير والخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير، تقديم خدمات موجهة للتصدير، يتم منح هذا الإعفاء على اساس نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة وتخضع لتقديم وثيقة تثبت دفع الإيرادات من بنك متواجد في الجزائر للمصالح الجبائية .[2]

رابعا: تحفيزات في مجال التمويل

1. منح قروض بدون فوائد تتباين وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز:

أ. 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليوني دينار،

[1] بلال بوشول، واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط، مرجع سبق ذكره ، ص55.

[2] بلال بوشول، واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط، مرجع سبق ذكره، ص56

ب. 20% من الكلفة الإجمالية للإستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز مليوني دينار وتقل أو تساوي 5 ملايين دينار.

2. منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22 % بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب والهضاب العليا.
3. منح قرض بنكي لا يتجاوز 70 % من المبلغ الإجمالي للاستثمار.
4. تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

المطلب الثاني: تدابير الدعم حسب قطاعات النشاط.

يعتبر قطاع الفلاحة وقطاع السياحة من اهم القطاعات التي حاولت الدولة دعمها باستحداث اجراءات وقوانين لدعمهما ونذكر أهم التدابير التي حاولت الدولة وضعها حسب كل نشاط.

أولا: قطاع الفلاحة:

1. استحداث قرض بدون فوائد "الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية و المربين .

2. استحداث قرض استثماري "التحدي" والتي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مزارع جديدة فلاحية والثروة الحيوانية على الأراضي الزراعية غير المستغلة التابعة للملكية الخاصة والعقار الخاص للدولة.

3. إعادة إقرار الإجراء المتعلق تكييف الأسعار المحلية للجنوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق.

4. دعم تنمية إنتاج وجمع الحليب .

5. دعم إنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل والإبل).

6. تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتوجات الأشجار المثمرة).

7. تعفى البذور الموجهة لإنتاج المواد الزراعية الغذائية من الرسوم الجمركية ضد الاستيراد.

8. إعفاء الإنجازات المدفوعة في إطار عقود القروض الإنجازية الخاصة بالعتاد الفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة.

9. تعفى من الرسم على القيمة المضافة *TVA* الحصادات المصنعة في الجزائر.[2]

---

[1] مرجع سبق ذكره ، ص57.

[2] المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، الجزائر، على الموقع الالكتروني: *https://www.mfdgi.gov/.dz/index.php/ar*

10. إخضاع تام المنتجات الآتية للنسبة المنخفضة للرسم على القيمة المضافة المقدرة ب 7%:

أ. مبيدات الحشرات والفطريات والديدان والأعشاب الضارة المستعملة في الفلاحة.

ب. الأغشية البلاستيكية المستعملة في الفلاحة .

11. الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، والجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، وكذا المركبات الأخرى غير خاضعة للتسجيل.

12. تطبيق معدل تخفيض قدره 7% من الرسم على القيمة المضافة على المواد الأولية المواد التي تدخل في صناعة المواد الغذائية للتغذية الحيوانية للدواجن كذلك لحم الدجاج والبيض للاستهلاك.

ثانيا: قطاع السياحة:

يتكفل الصندوق المخصص للمساهمة في تشجيع الاستثمار بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة.

1. الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات لشركات السياحة التي تم إنشاؤها من طرف المستثمرين الوطنيين باستثناء وكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة.

2. الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية والحموية.

3. مرجع تطبيق النسبة المنخفضة ب 7% من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31ديسمبر 2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية والحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، والأسعار وتأجير سيارات النقل السياحي.

4. منح تخفيض على نسبة الفائدة المطبقة على الفروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية.

المطلب الثالث: نماذج وتجارب دولية في التنويع الاقتصادي.

استطاعت بعض الدول ذات الموارد الطبيعية الغنية أن تنجح في تنويع اقتصاداتها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل، ومن أبرز هذه الدول قطر، ماليزيا وجنوب افريقيا

أولا: التنويع الاقتصادي في دولة قطر:

مرت ثلاث سنوات منذ بدء الحصار على دولة قطر في يونيو 2017، أثبت الاقتصاد الوطني القطري من خلالها مرونته وقدرته على تجاوز تحديات الحصار في فترة زمنية قصيرة. وبفضل اتباع سياسات اقتصادية فاعلة تم التغلب على الآثار السلبية لعدد من المتغيرات الدولية، والتي من أهمها: تقلب أسعار النفط والغاز العالمية، تداعيات الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين وما نتج عنها من تباطؤ في نمو اقتصادات الدول الصناعية الكبرى، التي أدت إلى تباطؤ الطلب على المنتجات الهيدروكربونية في تلك البلدان التي لها علاقة تجارية مع دولة قطر. كما أن الاقتصاد الوطني تأقلم مع التغيرات الهيكلية في بنيته الإنتاجية، كانخفاض مساهمة قطاع البناء والتشييد لصالح زيادة مساهمة قطاع الخدمات، واستقرار إنتاجية قطاع النفط والغاز والصناعة التحويلية. ولقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا بنسبة 1.5% في عام 2018، واستقر معدل نموه بنحو سالب 0.2% في عام 2019، بسبب تراجع إنتاجية قطاع الهيدروكربونات بحوالي سالب 1.8 %، والتي فاقت ما تم تحقيقه من نمو إيجابي في القطاعات غير الهيدروكربونية بنسبة 1.3%.[1]

فبالرغم من تراجع أسعار النفط في السنوات الأخيرة والأزمة التي أصابت أغلب الدول النفطية لم تتأثر قطر بذلك حيث واصل اقتصادها نموه وتقدمه على المستوى العربي والعالمي، فقد حلت دولة قطر في المركز الثاني عالميا من بين أكثر الاقتصاديات نموا في العالم لسنة 2015 بمعدل نمو بلغ 7,1 ٪ حسب تصنيف لشبكة ***CNN*** الأمريكية وتقرير صندوق النقد الدولي لشهر أفريل 2015 ذلك أن دولة قطر يغلب فيها تصدير الغاز الطبيعي على النفط. كما يعتبر اقتصاد دولة قطر من بين أكثر اقتصادات الدول تنافسية، حيث جاءت في المرتبة الثالثة عشر عالميا والثانية عربيا بعد الامارات العربية المتحدة حسب تقرير "الكتاب السنوي للتنافسية العالمية" الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية ***(IMD)*** بسويسرا، والذي ضم 61 دولة في العالم معظمها من الدول المتقدمة. وبعد نجاح استراتيجية دولة قطر في تطوير موارد الغاز الطبيعي، توجهت إلى تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي تتضمن تنفيذ برنامج واسع النطاق في الاستثمارات العامة لتعزيز التنويع الاقتصادي والاستعداد لكأس العالم لكرة القدم في سنه 2022 ويشتمل هذا البرنامج على استثمار عائدات النفط والغاز في مشاريع البنية الرئيسية، والصناعات التحويلية وتطوير الخدمات المالية والحكومية كالنقل والسياحة، وذلك لمساهمة القطاعات الغير نفطية في النمو الاقتصادي لدولة. وقد حققت دولة قطر عدة تطورات إيجابية كنتيجة لسياسة التنوع الاقتصادي المنتجة من طرف الحكومة القطرية

[1] جهاز التخطيط والإحصاء القطري، البيان الصحفي لإصدار نشرة الحسابات الوطنية الربع سنوية، قطر،2019، ص3.

وظهرت في كل المجالات وخاصة في الجانب الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، ومن أهم هذه النتائج الإيجابية نذكر ما يلي :

- النمو السريع للاقتصاد القطري نتيجة تطوير قوة عاملة فنية مؤهلة .
- اتجاه الدولة الى الاعتماد على الخيرات العالية وتطوير الكفاءات حسب ما تتضمنه رؤية قطر 2030.
- تصنيف دولة قطر من بين أكثر الدول ثراء في العالم من ناحية نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث وصل في نهاية سنة 2020 إلى 146.73 ألف دولار بحسب تقرير الثروة العالمي لعام 2021 الصادر عن البنك السويسري "كريدي سويس".
- تحسن مستوى المعيشة من خلال ارتفاع متوسط دخل الفرد في قطر- .

وما زالت دولة قطر تواصل سياستها في تنويع اقتصادها والتخلي تدريجيا على الاعتماد على قطاع المحروقات، وهو ما يبرر وضع الحكومة القطرية لخطه طويلة الأمد للاقتصاد القطري تمتد الى غاية 2030 والمسماة برؤية قطر 2030 تهدف من خلالها الى جعل دولة قطر في مصاف الدول المتقدمة، وضمان العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل.[1]

ثانيا: سياسة التنويع الاقتصادي في ماليزيا:

تعتبر التجربة الماليزية الاقتصادية في النهوض الاقتصادي لافتة للانتباه للعالم أجمع بما تتميز بها من ابتكارات في كافة الأصعدة وهي تجربة تستحق الاستشراف من قبل الدول جمعاء، حيث نجحت في تسجيل نفسها ضمن نمور أسيا، بعدما كان اقتصادها يعتمد بنسبة كبيرة على إنتاج المطاط و القصدير، غير أنها سجلت قفزة كبيرة في فترة 1965 الى 1985 ونجحت في تنويع مصادر دخلها. فهي لازالت إلى يومنا هذا تعمل على تنويع مصادرها، وعدم المكوث في إنتاج سلعة واحدة واستغلال موارد طبيعية، إلا أنها تساهم في تنويع منتجاتها التي مصدرها الزراعة، الصناعة والسياحة[2]، وهذا رغم إنتاجها ما يقارب 608 ألف برميل نفط يوميا في 2019.

[1] عقون صارة، نوفل سمايلي، دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دولية ناجحة، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6، المجلد 2، 2021،ص24.

[2] فاطمة سايح، "دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية، تفعيل الدور التنموي لقطاع الصناعة للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، 28نوفمبر2018، ص6.

حيث عملت ماليزيا على التركيز وتنشيط الصادرات في ظل المنافسة العالمية وقد نجحت في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال:

- جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية.
- التركيز على التنمية البشرية عن طريق تدريب العاملين.
- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم التعليم الأجنبي الذي تقوم به الدولة.
- القيام بتغير منهجها عن طريق: البدا بالقطاع التكنولوجي، وهذا ما يساهم بشكل كبير في النهوض بمستوى التكنولوجيا.

ثالثا: تجربة جنوب إفريقيا.

يعود نجاح جنوب إفريقيا إلى امتلاكها ثروات عديدة ومتنوعة، إنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين وترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم، وتتمثل أهم خطوات التنويع الاقتصادي في جنوب إفريقيا في:

- تأسيس حكومة جنوب إفريقيا منشآت مثل *(Phoskov)* لإنتاج الفوسفات بشكل مستعجل، ومؤسسة *(SASOL)* في مجال تحويل الفحم، ونجد الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع الاقتصادي داخليا: مكتب المعايير لجنوب إفريقيا *SABAS* ومجلس الأبحاث العلمية والصناعية *(CSIR)* ومن بين أهم خطوات التي قامت بها الحكومة سنة 2007 في إطار وطني لسياسات الصناعية هي:

- إقامة شراكة بين القطاع الحكومي والخاص بدعم البنية التحتية وهذا ساعدها في فترة وجيزة لإقامة 60 مشروع ومن بين هذه المشاريع إقامة سكة حديدية سريعة بين جوهانزبورغ وبريتوريا.
- الاعتماد على الحكومة الإليكترونية كطريقة فعالة في تنمية المهارات.
- توفير عدد هائل من الخدمات، حيث أن جنوب إفريقيا تحتوي على تشريع بنكي فعّال.[1]

[1] شارف نورالدين ،" فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسته لإحلال الواردات، مجلة الادارة والتنمية للبحوث و الدارسات ،العدد 12 ،الصادر في مارس 2018 ،ص 334.

خلاصة:

يحتل التنويع الاقتصادي مكانة هامة في البلدان التي تعتمد على مصدر واحد في تمويل وتسيير حياتها الاقتصادية وتعد الجزائر من بين هذه الدول فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي وإن مشكل تنويع الصادرات الجزائرية أصبح يشكل جدل كبير ونقاشا واسع في كل فترة يصاب بها الاقتصاد الجزائري بأزمة شح مصادر التمويل في ظل انخفاض أسعار النفط التي تلازمه كل مرة. وتجربة كل قطر وماليزيا وجنوب افريقيا في التنويع الاقتصادي لها أهمية كبيرة يمكن للجزائر الاستفادة منها في تحقيق مرادها وتنويع اقتصادها خاصة أنها دول نجحت في تطوير اقتصادها خارج المحروقات.

الفصل الثالث:

تقيم أداء سيـــاسة التنويع الاقتصادي في الجزائر

تمهيـــــد:

إن الاعتماد على النفط كمورد واحد ترتبط أسعاره بالأسواق العالمية ويبقى عرضة للتقلبات الحادة بين الحين والآخر، يهدد استقرار وأمن الاقتصاد الوطني، يقتضي ضرورة تبني استراتيجية دائمة للنمو الاقتصادي تقوم على مصادر متنوعة، دائمة ومستمرة لخلق الدخل والعملة الصعبة، وتعتمد على تنويع الناتج المحلي الخام وخلق القيمة المضافة، وفي هذا السياق سعت الجزائر على غرار البلدان الريعية المصدرة للنفط لانتهاج استراتيجية للتنويع الاقتصادي، تهدف إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري من جديد من خلال إشراك كل القطاعات الاقتصادية البديلة في مسار التنمية، وتبلورت رهانات اقتصادنا الوطني بين واقعه الريعي، الذي ساهم في تعطيل الجهاز الإنتاجي خارج المحروقات بشكل كبير وبين المأمول في إعادة إصلاح وإنعاش وتنويع النشاط الاقتصادي لذلك أردنا التأكد من مدى تحسن مؤشرات سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر وهذا من خلال مبحثين هما:

المبحث الأول : الإختلالات في الاقتصادي الجزائري.

المبحث الثاني: اسقاط مؤشر هيرشمان – هيرفندال على متغيرات الدراسة .

المبحث الأول: اختلالات في الاقتصاد الجزائري

يمكن معرفة الاختلالات في الاقتصاد الجزائري من خلال ذكر الاختلال في الاقتصاد الكلي، وفي مؤشرات التجارة الخارجية التي تشمل الصادرات والواردات، وكذا الاختلالات في الموازنة العامة.

المطلب الأول : اختلالات مؤشرات الاقتصاد الكلي

تناولنا في هذا المطلب مجموعة من المعدلات الاقتصادية خلال الفترة 2014-2019 تمثلت في معدل التضخم، البطالة ومعدل النمو الاقتصادي للجزائر.

أولا: معدلات التضخم في الجزائر فترة 2014-2019

التضخم هو معدل الزيادة في الاسعار على مدى فترة زمنية معينة ، ويعتبر التضخم عادة مقياسا واسعا كالزيادة العامة في الاسعار او الزيادة في تكلفة المعيشية في بلد ما، بالرجوع الى حالة الجزائر خلال فترة الدراسة عرف معدل التضخم التطور نحو الارتفاع والانخفاض في الوتيرة السنوية للتضخم المسجل حيث نجد معدل التضخم في تطور نحو الارتفاع في الفترة الاولى من 2014 الى 2015 بمعدل 1.8 %، من 2.92 % الى4.8%، ومن الفترة 2015 الى 2016 بمعدل 1.6 % من 4.8 % سنة 2015 الى اعلى معدل خلال فترة الدراسة 6.4 % الذي سجل لسنة 2016 ، والتطور الثاني الذي شهدته معدلات التضخم للجزائر نحو الانخفاض اي الاتجاه المعاكس للفترة الاولى ابتداءا من سنة 2017 الى غاية 2019، حيث سجلت سنة 2017 معدل تضخم 5.6%، سنة 2018 4.3% وبالأخير سنة 2019 معدل 2.7 %، كما هو موضح بالشكل رقم(3-1):

الشكل رقم(3-1): معدلات التضخم في الجزائر من2014 -2019

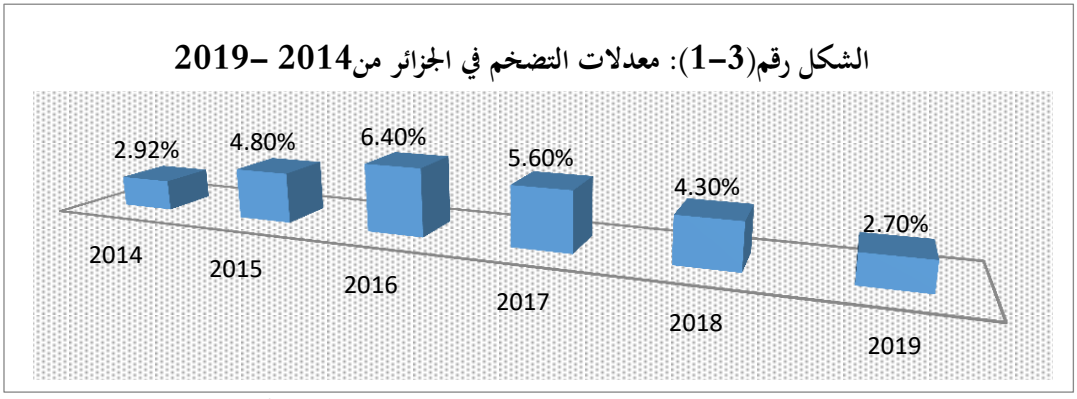

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر[1]

[1] التقارير السنوية لبنك الجزائر للتطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، 2019/2014، عبر الموقع الالكتروني: *https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2019AR.htm* والمطلع عليه يوم *2022/01/22* على الساعة *21:45*

ثانيا: معدلات البطالة في الجزائر فترة 2014-2019

عرفت معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة تغيرات إيجابية وسلبية من فترة الى فترة اخرى،كما هو موضح في الشكل رقم (3-2) ادناه ، حيث نجد ان معدل البطالة خلال سنة 2014 هو 9.8 % وذلك راجع الى ارتفاع اسعار النفط وزيادة الواردات النفطية اي حدوث انتعاش اقتصادي وتوفير مناصب عمل اكبر في الاقتصاد الوطني، ومن ثم نجد ارتفاع بقيمة 1.4 % وانخفاض بقيمة 0.7% على التوالي من سنة 2014 الى 2015 ومن 2015 الى 2016 ليصل معدل البطالة الى 11.2 % سنة 2015 ومعدل 10.5 % سنة 2016 وهذا نتيجة حدوث تذبذب في اسعار البترول في هذه الفترة بين ارتفاع وانخفاض ، وبالانتقال الى الفترة من 2017 الى 2019 سجلت الجزائر معدل بطالة ثابت قدر ب 11.7 % للسنوات 2017، 2018 على التوالي ومعدل 11.4%لسنة2019 وهذا الارتفاع في معدلات البطالة راجع لسبب رئيسي هو سياسة الانكماش الاقتصادي الذي طبقته الجزائر بسبب انخفاض اسعار البترول الذي هو المورد الرئيسي للاقتصاد الوطني الذي يتحكم بشكل اساسي في السياسة الاقتصادية سواء في حالة الانتعاش او الركود .

الشكل رقم (3-2): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2014-2019

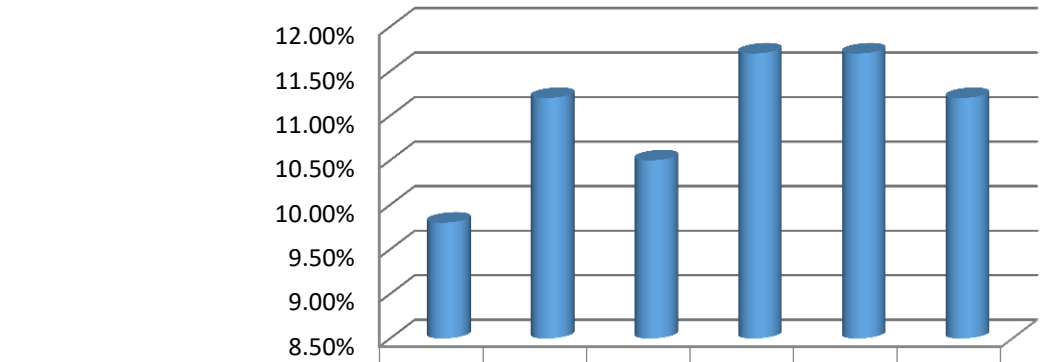

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2014-2019	9.80%	11.20%	10.50%	11.70%	11.70%	11.20%

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على تقارير الديوان الوطني للإحصائيات ONS 2014-2019[1]

[1] منشورات النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، الديوان الوطني للاحصائيات ons، الجزائر، 2019/2014، عن الموقع الالكتروني: https://www.ons.dz/spip.php?rubrique209 والمطلع عليه يوم 2022/02/10 على الساعة 9:43.

ثالثا: معدل النمو في الجزائر للفترة 2014-2019[1]

حقق الاقتصاد الجزائري وفقا للشكل رقم (3-3) الموضح بالأسفل معدل نمو اقتصادي4% في سنة 2014 بعائدات جباية بترولية بلغت 3388.3 مليار دج حيث وجه منها 2956.6مليار دج لتمويل عجز الخزينة العمومية، بلغ معدل نمو الاقتصاد الجزائري في 3.9%في سنة2015 مقابل 4 % في 2014، بفضل النتائج المسجلة في قطاع الفلاحة وكذا انتعاش قطاع المحروقات، وتجاوز بذلك الناتج المحلي الخام المحقق توقعات قانون المالية ل 2015 والتي أشارت إلى معدل 3.8% وتلك التي أصدرها صندوق النقد الدولي والتي توقع فيها معدل 3.7% في 2015. غير أنه وفي مقابل ذلك سجل النمو خارج المحروقات تباطؤًا حيث انتقل من 5.6% في 2014 إلى 5.5 % في 2015 كما تراجع النمو خارج الفلاحة من 3.9 % في 2014 إلى 3.5% في 2015 . وتقدر قيمة الناتج المحلي الخام الاسمي في 2015 (محتسب على أساس الاسعار الفعلية للعام)ب 16799.2مليار دج مقابل 17205.1مليار دج في 2014 (2.4-%) ومن حيث قطاع النشاط، فقد سجل عام 2015 نموا ب 7.6 % في قطاع الفلاحة والغابات والصيد (مقابل 5.2 % في 2014) و 5.9 % في قطاع الخدمات التجارية(مقابل 8% في 2014) و 5.3 % في قطاع البناء والاشغال العمومية (مقابل 6.8 %) و 4.6% في قطاع الصناعة (مقابل 3.9 %) و 3 % بالنسبة لقطاع الخدمات غير التجارية مقابل(4.4 %).

يتشكل قطاع الخدمات التجارية من النقل والاتصالات والتجارة والفندقة والاطعام والخدمات الموجهة للمؤسسات والعائلات، بينما تتضمن الخدمات غير التجارية الخدمات المالية والعقار والنشاطات الادارية العمومية. وفيما يتعلق بقطاع المحروقات فقد سجل نتائج ايجابية محققا نموا ب 0.4 % في 2015 مقابل (0.6-% في 2014)، نسبة النمو الاقتصادي بالجزائر بلغت 4% عام 2016 مقابل 3.9 % سنة 2015، سجل قطاع المحروقات نموا قويا في 2016 مقارنة ب 2015 بمعدل 5.2 نقطة بينما شهدت القطاعات خارج المحروقات تراجعا بمعدل 1.3 نقطة ما بين 2015 و2016.

تعد قطاعات الفلاحة والصناعة والبناء والأشغال العمومية والري إضافة إلى الخدمات التجارية الأكثر مساهمة في النمو، ارتفاع ضئيل للنمو الاقتصادي الجزائري في سنة 2018 ليبلغ 1.5% ، مقابل104% سنة 2017، مشيرا الى أن نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات قدر ب 3.4 % سنة 2018 مقابل 2.2% سنة 2017، بلغ النمو الاقتصادي الجزائري 0.8 % في 2019، مقابل 1.2 % في 2018، فيما بلغت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء المحروقات2.4 % عام 2019، مقابل 3 %

[1] التقارير السنوية للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر،2019/2014،من الموقع الالكتروني: *https://www.bank-of-algeria.dz/*

عام 2018، حيث ان قطاع الفلاحة سجل نموا بنسبة 2.7 % في 2019، مقابل 3.5 % في سنة 2018، بينما سجل قطاع البناء والأشغال العمومية والري، بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية البترولية نموا بنسبة 3.8 %.

الشكل رقم (3-3): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 2014-2019

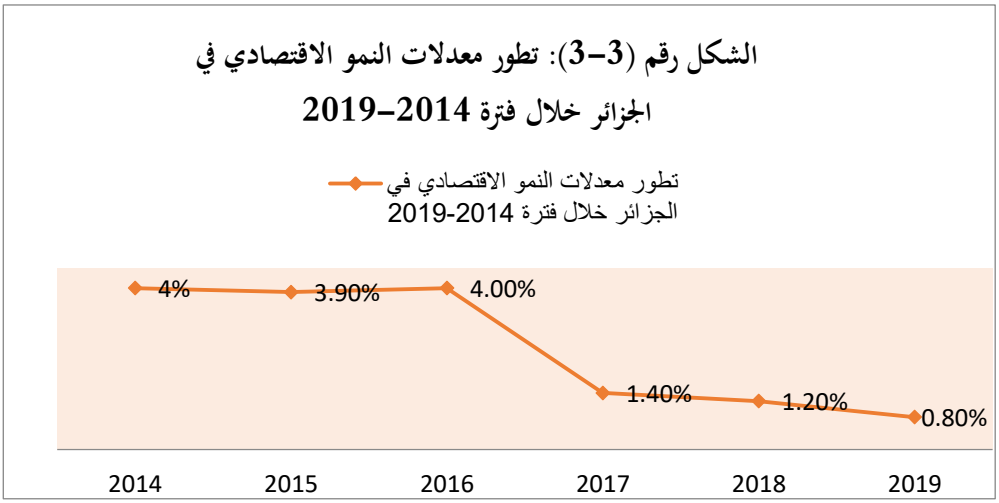

المصدر : من اعداد الطلبة اعتمادا على تقارير البنك الدولي[1] .

[1] بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، البنك الدولي، عبر الموقع الالكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ&name_desc=true والمطلع عليه يوم: 2022/03/05 على الساعة 10:36.

المطلب الثاني: اختلالات مؤشرات التجارة الخارجية.

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى التغيرات في أسعار سعر الصرف ومؤشرات الميزان التجاري للجزائر خلال فترة الدراسة (2014-2019).

أولا: سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي. بالرجوع الى الجدول رقم(3-1) والشكل رقم (3-4) الموضحين في الاسفل نجد أن اسعار الصرف للعملة الوطنية تتدهور و تتناقص خلال فترة الدراسة في كل سنة ، حيث نجد في سنة 2015 نسبة الصرف المتوسطي للدينار الجزائري مقابل اليورو هي 111.44دج مقابل 1 يورو و100.46دج مقابل 1 دولار امريكي سنة2016 نجد سعر الصرف 121.18دج مقابل1يورو و109.47دج مقابل 1 دولار امريكي بفارق 9.47 دج و 9.01دج لسعر صرف العمليتين بالترتيب مقابل السنة الماضية، سنة 2017 سعر الصرف 125.32دج مقابل 1 يورو و110.69دج مقابل 1دولار امريكي ،اي بفارق بسيط عن سنة 2016، وفي سنة 2018 ارتفع سعر الصرف ليصبح 137.69 دج مقابل 1 يورو و 116.2 دج مقابل 01 دولار امريكي، بالأخير في سنة 2019 عرف ارتفاع اقل ب 133.73 دج مقابل 1 يورو و119.36دج مقابل 1 دولار امريكي[1] .

جدول رقم(3-1) : اسعار صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو و الدولار الامريكي خلال2015-2019

السنوات	سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل اليورو	سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي
2015	**111.44**	**100.46**
2016	**121.18**	**109.47**
2017	**125.32**	**110.96**
2018	**137.69**	**116.20**
2019	**133.70**	**119.36**

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر2015-2019

[1] التقارير السنوية لبنك الجزائر للتطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، 2019/2014، عبر الموقع: *https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2019AR.htm* والمطلع عليه يوم *2022/02/06* على الساعة 9:30

الشكل رقم (3– 4):سعـر صــرف الدينار الجزائري مقابل اليورو والدولار الأمريكي.

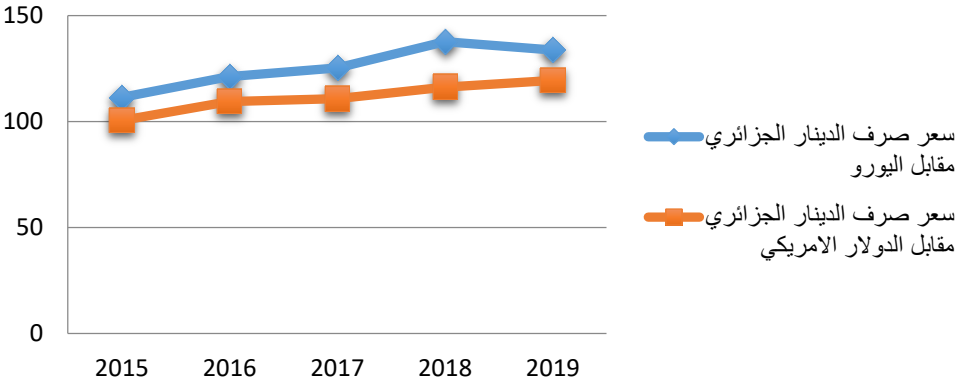

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3–1).

ثانيا: الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري احد المؤشرات لقياس قوة التجارة الخارجية الوطنية، ومن خلال الجدول رقم (3–2) والشكل رقم (3–5) نجد ان الميزان التجاري الجزائري حقق فائض سنة2014 بنسبة (+ 0.59 %) حيث بلغ مجموع الصادرات 59996 مليون دولار امريكي مقابل مجموع واردات قدر ب 59670 مليون دولار امريكي، فيما نجد ان الميزان التجاري الجزائري حقق عجز في السنوات من 2015 الى 2019 ، حيث نجد في سنة 2015 عجز بنسبة (18.08- %) بمجموع صادرات 34566 مليون دولار امريكي ومجموع واردات 52649 مليون دولار امريكي، وفي سنة 2016 عجز بنسبة (20.13 -%) وهو اكبر عجز مسجل خلال فترة الدراسة الذي سجل فيه مجموع صادرات وواردات فيه 29310 و49436 مليون دولار امريكي على التوالي، سنة 2017 سجل عجز بنسبة (14.41- %) بصادرات قدرت ب 34569 مليون دولار امريكي وواردات بقيمة 48980 مليون دولار امريكي ،بينما في سنوات 2018 و2019 عجز بنسب (7.46- %)- (9.64- %) بمجموع صادرات قدر ب: 41113 مليون دولار امريكي لسنة 2018 و34994 مليون دولار امريكي لسنة 2019، بمقابل مجموع واردات 47589 مليون دولار امريكي لسنة 2018 و44632 مليون دولار امريكي لسنة2019.

الجدول رقم(3-2) :الميزان التجاري الجزائري للسنوات 2014-2019

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الصادرات مليون دولار امريكي	59996	34566	29310	34569	41113	34994
مجموع الواردات مليون دولار امريكي	59670	52649	و49436	48980	47589	44632
الميزان التجاري (%)	+0.59	-18.08	-20.13	-14.41	-7.46	-9.64

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات تقارير بنك الجزائر 2014-2019 والمديرية العامة للجمارك.[1]

الشكل رقم (3-5): تغيرات صادرات وواردات الجزائرخلال الفترة 2014-2019

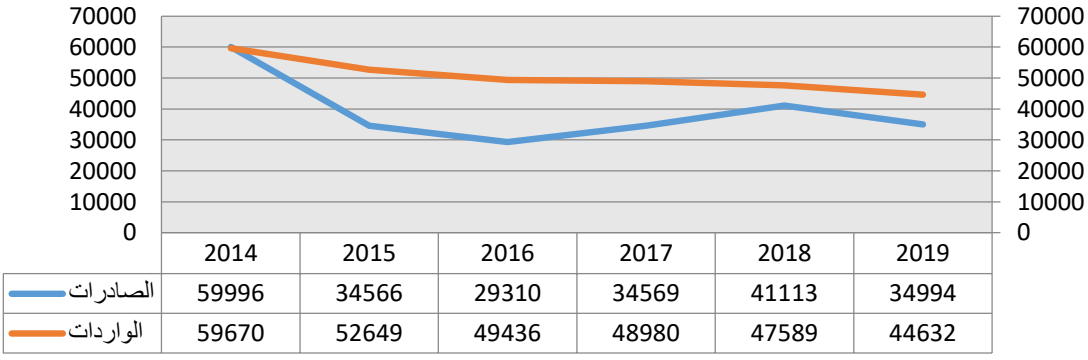

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-2).

المطلب الثالث : اختلالات مؤشرات الموازنة العامة

من خلال الجدول رقم (3-3) الموضح ادناه نجد ان اجمالي ايرادات الميزانية والهبات لسنة2014 بلغت 5738.4 مليار دج منها 3388.4مليار دج ايرادات المحروقات بنسبة 59 % و 2349.9مليار دج ايرادات خارج المحروقات بنسبة 41 % من اجمالي ايرادات الميزانية مقسمة الى 36.4% ايرادات ضريبية و 4.5 % ايرادات غير ضريبية بقيمة 2091.4 مليار دج و258.5مليار دج على التوالي، وبالنسبة لسنة 2015 بلغ اجمالي الايرادات 5103.1 مليار دج منها2373.5مليار دج (46.5%)

[1] المديرية العامة للجمارك، تقرير احصائيات التجارة الخارجية للجزائر،2014/2019 من الموقع https://douane.gov.dz/spip.php?breve34

ايرادات محروقات و2729.6 مليار دج (53.5%) ايرادات خارج المحروقات بإيرادات ضريبية بقيمة 2354.7مليار دج (46.1%) وغير ضريبية بقيمة 374.9 مليار دج (7.3%) ، وسجلت سنة 2016 مجموع ايرادات الخزينة بقيمة5110.1 مليار دج منها 1781.1مليار دج (34.9%) ايرادات المحروقات و3329مليار دج (65.1%) مقسمة الى 2482.2 مليار دج (48.6%) ايرادات ضريبية و846.8 مليار دج مليار دج منها 6047.1 مليار دج ايرادات المحروقات بنسبة 36 % و3870.9 مليار دج ايرادات خارج المحروقات بنسبة 64 % من اجمالي ايرادات الميزانية مقسمة الى 43.5% ايرادات ضريبية و20.5% ايرادات غير ضريبية بقيمة 2630.0 مليار دج و1215.7 مليار دج على التوالي، بالنسبة لسنة 2018 بلغ اجمالي الايرادات 6751.4 مليار دج منها 2887.1 مليار دج (42.8%) ايرادات محروقات و3864.2 مليار دج (57.2%) ايرادات خارج المحروقات بإيرادات ضريبية بقيمة 2648.5 مليار دج (39.2%) وغير ضريبية بقيمة 1215.7 مليار دج (18%)، حيث نجد ان في سنة 2014 الحصة الاكبر من الايرادات تعود للمحروقات والعكس في باقي السنوات من 2015 الى 2018 الايرادات خارج المحروقات لها الحصة الاكبر بسنبة معتبرة ف 2015 و2018 وبنسبة كبيرة في كل من سنة 2016 و2017.

جدول رقم (3–3) :مجموع ايرادات الميزانية للجزائر خلال الفترة 2014–2018

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
ايرادات المحروقات	3388.4	2373.5	1781.1	2177.0	**2887.1**
ايرادات خارج المحروقات	2349.9	2729.6	3329.0	3870.9	**3864.2**
ايرادات ضريبية	2094.4	2354.7	2482.2	2630.0	**2648.5**
ايرادات غير ضريبية	258.5	374.9	846.8	1240.9	**1215.7**
المجموع	5738.4	5103.1	5110.1	6047.9	**6751.4**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير المديرية العامة للخزينة 2014–2018[1]

[1] تقارير المديرية العامة للخزينة، وزارة المالية، 2018/2014 من الموقع:
http://mf-temp.at.dz/index.php/fr/documentation2020/notes-et-rapports/rapports

المبحث الثاني: اسقاط مؤشر هيرشمان – هيرفندال على متغيرات الدراسة.

سنحاول في هذا المبحث تقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال اسقاط مؤشر هيرشمان-هيرفيندال باعتباره مؤشر المعتمد في الدراسة وهذا على كل من التجارة الخارجية، الهيكل الانتاجي والموازنة العامة.

المطلب الاول: اسقاط مؤشر هيرشمان – هيرفندال على التجارة الخارجية.

لتحقيق التنويع الاقتصادي لا يكفي أن نحقق تغير في بنية الإنتاج فقط، بل يتطلب التنويع حدوث تغيير للبنية السلعية للصادرات ويعتبر التنويع في الصادرات ذو أهمية بالغة في الاقتصاد النفطي الذي يرتكز أساسا على إنتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي، فإذا تنوعت الصادرات بشكل ملحوظ فذلك يعكس إلى حد كبير مدى التنوع الكبير الذي حققته القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات وتلبية الحاجات المحلية من جهة، كما يعكس المشاركة الفعالة والتنافسية في التجارة الدولية من جهة ثانية، من جهته يعكس التنويع في الواردات مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي في تلبية احتياجاته من السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا، خاصة التكنولوجيا أي المنتجات التقنية والتجهيزات، وكلما تنوعت بنية الواردات عكست عدم تنافسية الاقتصاد الوطني في الكثير من المنتجات وإذن عدم تغيير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته المتزايدة، يبين الجدول (3-4) التالي قيمة الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة 2014-2018 وقيمة معامل هيرشمان هرفيندال لكل سنة.

الجدول(3-4): قيمة الصادرات والواردات للجزائر خلال الفترة2014- 2018وقيم معامل هيرشمان-هيرفندال:

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الواردات					
المواد الغذائية	10550	8946	7855	8069	8199
الطاقة	2720	2247	1234	1899	977
المواد الأولية	1812	1489	1490	1456	1814
المواد نصف المصنعة	12301	11482	10972	10483	10468
التجهيزات الفلاحية	629	638	479	585	537
التجهيزات الصناعية	18115	16369	14709	13368	12824
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	9894	8243	7904	8129	9312
اخرى	2998	2672	4239	4084	3459
هبات	651	563	554	907	984
المجموع	59670	52649	49436	48980	48573
مؤشر هيرشمان-هيرفيندال	0.1694	0.1759	0.1669	0.1448	0.1517
الصادرات					
المواد الغذائية	323	238	326	350	373
الطاقة	58362	33081	27918	33202	38897
المواد الأولية	110	107	84	73	93
المواد نصف المصنعة	1179	1111	909	845	1626
التجهيزات الفلاحية	1	0	0	0	0
التجهيزات الصناعية	16	18	53	78	90
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	11	11	18	20	33
المجموع	59996	34566	29309	34569	41113
مؤشر هيرشمان-هيرفيندال	0.9581	0.9344	0.9274	0.9394	0.9180

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا عن تقرير بنك الجزائر 2014-2019[1]

من خلال الجدول(3-4) نلاحظ تنويع كبير لهيكل الواردات، وحدوث تغيرات في توزيعها، إذ تناقصت كل من المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة وهذا ما يعكس

[1] التقارير السنوية لبنك الجزائر للتطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره

تطورا شهدته الجزائر في مجال التغذية وتوفير التجهيزات الصناعية للاقتصاد الوطني، وتناقص طفيف في واردات الطاقة والمواد نصف المصنعة، وباقي الواردات في تذبذب بين صعود ونزول وثبات، كل هذه الفئات من السلع تعكس ضعف القدرة الإنتاجية المحلية فيما يخص تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من سلع غذائية، مواد أولية، قطع غيار، مكونات جزئية للمنتجات، وهو ما أدى إلى تنويع الواردات. وما يمكن ملاحظته أيضا أن استيراد التجهيزات الصناعية أخذ نسبا معتبرة، فكانت مساهمته النسبية في الواردات كبيرة 18115 مليون دولار امريكي سنة 2014 وانخفضت الى 10845 مليون دولار امريكي سنة 2019 مما يبين سعي الجزائر الى توفير المعدات والتجهيزات الحديثة الانتاجية . ومن خلال تحليلنا للبنية الهيكلية السلعية للصادرات، يلاحظ جليا أن صادرات الجزائر متركزة في المواد الطاقوية (البترول والغاز الطبيعي والزيوت والمواد الكيماوية)، حيث ظلت صادرات المحروقات تسيطر على إجمالي الصادرات بنسبة 97.3% من سنة 2014 لتنخفض الى 94.6% سنة 2018 ومع ملاحظة ارتفاع بسيط في باقي الصادرات مثل المواد الغذائية والمواد نصف المصنعة والمواد الاستهلاكية غير الغذائية الا ان المحروقات ظلت المهيمن الأول لصادرات الجزائر إلى غاية نهاية فترة الدراسة .

تحليل النتائج: إسقاط مؤشر هيرشمان–هرفيندال على التجارة الخارجية في الجزائر

بعد حساب مؤشر هيرشمان وهيرفيندال لصادرات وواردات الجزائر خلال فترة الدراسة سنقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها.

- اولا: الصادرات

الشكل رقم (3–6): قيمة مؤشر هيرشمان–هيرفندال لصادرات الجزائر بين الفترة 2018–2014

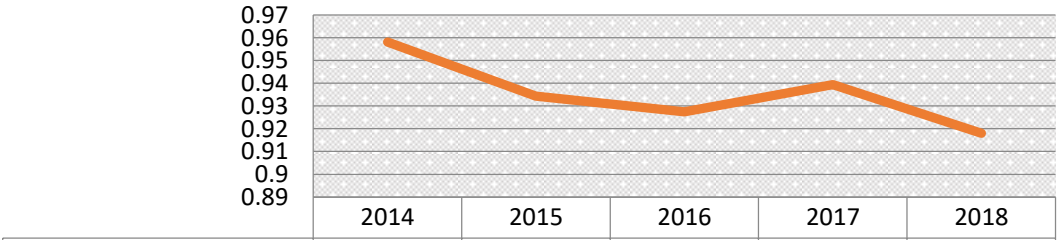

	2014	2015	2016	2017	2018
مؤشر هيرشمان-هيرفندال لصادرات الجزائر بين الفترة 2018-2014	0.9581	0.9344	0.9274	0.9394	0.918

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3–4).

من خلال الشكل (3–6) الموضح اعلاه نلاحظ ان معامل هيرشمان–هرفيندال لصادرات الجزائر خلال الفترة 2014–2018يتراوح بين 0.95 الى 0.91، وهذا ما يؤكد ضعف تنويع الصادرات المتركزة أساسا

على المحروقات، مما يعني عدم حدوث تنويع يذكر في الهيكل السلعي لصادرات الجزائر، لأنه حسب مؤشر هيرشمان–هرفيندال كلما اقتربت قيمته من 1 هذا دليل على عدم وجود تنويع اقتصادي .

- **ثانيا: الواردات**

الشكل رقم (3–7): مؤشر هيرشمان–هيرفندال للواردات

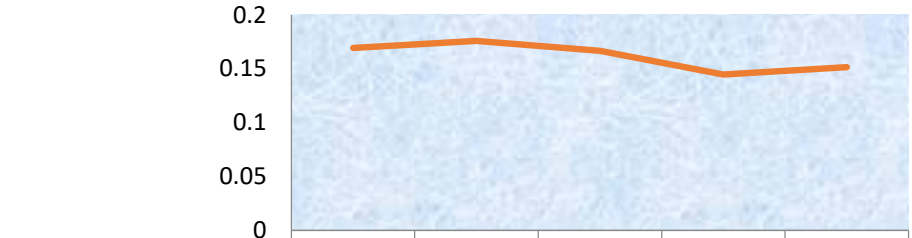

	2014	2015	2016	2017	2018
مؤشر هيرشمان-هيرفندال للواردات	0.1694	0.1759	0.1669	0.1448	0.1517

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3–4).

من خلال الشكل رقم (3–7) نلاحظ تناقص المعامل من 0.16 سنة 2014 الى 0.15 سنة 2018 إلا أن قيمه تدل على عدم حدوث تغيير واضح للواردات خلال فترة الدراسة، فظلت الواردات متنوعة وغير مركزة في فئات معينة من السلع، أو انها متنوعة بشكل مقبول كأن تنخفض نسبة السلع الغذائية التي من المفروض إحلالها محليا، أو المنتجات الخامة والنصف مصنعة التي من المفروض أيضا أن تنتج محليا.

المطلب الثاني: اسقاط مؤشر هيرشمان – هيرفندال على الموازنة العامة

أولا: إسقاط مؤشر هيرشمان هرفيندال للموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2014–2018

يعكس التنويع في تمويل الخزينة العمومية من خلال الإيرادات الحكومية المتنوعة مدى أهمية التنويع المسجل في الاقتصاد ككل، والجزائر تعتمد بشكل كبير على إيرادات الصادرات النفطية، إذ تعتمد النفقات العمومية بشكل كبير على تطور أسعار النفط، ويحدث التنويع في الإيرادات الحكومية إذا تزايدت مساهمة الإيرادات غير النفطية وخاصة الضريبية منها في تمويل الإيرادات العامة للدولة.

جدول رقم(3–5): قيمة الايرادات الحكومية للجزائر للفترة 2014-2018 وقيم مؤشر– هيرشمان هرفيندال

الوحدة: مليار دينار جزائري

	2014	2015	2016	2017	2018
ايرادات المحروقات	3388.4	2373.5	1781.1	2177.0	2887.1
ايرادات خارج المحروقات	2349.9	2729.6	3329.0	3870.9	3864.2
ايرادات جبائية	2091.4	2354.7	2482.2	2630.0	2648.5
الضريبة على الدخل و الارباح	881.2	1034.5	1109.2	1207.6	1185.0
الضريبة على السلع و الخدمات	768.5	824.3	887.8	960.8	1060.3
الحقوق الجمركية	370.9	411.2	389.4	364.8	313.5
تسجيلات الطوابع	70.8	84.7	95.8	92.6	85.6
ايرادات غير جبائية	258.5	374.9	846.8	1240.9	1215.7
حاصل املاك الدولة و اخرى	76.0	247.5	177.2	270.8	176.3
حصص ارباح بنك الجزائر	122.7	88.7	610.5	919.8	1000
اخرى	61.95	58.14	59.1	50.2	39.2
هبات	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
المجموع	5738.4	5103.1	5110.1	6047.9	6751.4
مؤشر هيرشمان–هيرفندال	0.4056	0.3875	0.2044	0.2104	0.2701

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير المديرية العامة للخزينة 2014–2018[1]

[1] تقارير المديرية العامة للخزينة، مرجع سبق ذكره.

- يظهر جليا من الجدول رقم (3-5) أن الإيرادات العامة للخزينة العمومية ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط الدولية، حيث عرفت هذه الإيرادات ارتفاع محسوس يرجع أساسه لارتفاع الجباية النفطية، فوصلت مساهمتها إلى 59 % من اجمالي ايرادات الحكومة سنة 2014 لتشهد انخفاض في الفترة الموالية الى غاية 2018 لتصل الى 42.8 % سنة في اخر فترة الدراسة وبالمقابل ارتفاع في الإيرادات غير النفطية من 41% سنة 2014 لتصل الى57.2% سنة 2018 ويرجع ذلك إلى جملة الإصلاحات الكبيرة التي باشرتها الحكومة من أجل توسيع مداخيل الجباية العادية تفاديا لأزمات انخفاض أسعار النفط، حيث ساهمت الإصلاحات المتبناة في رفع نسبة الجباية العادية في الإيرادات العامة، وخاصة الجباية الضريبية التي تطورت بشكل ملحوظ من خلال الجدول السابق.

ثانيا: تحليل نتائج إسقاط مؤشر هيرشمان-هرفيندال على الموازنة العامة

بحساب معامل هيرفندال لتوزيع الإيرادات الحكومية أن الدولة قل اعتمادها على الإيرادات النفطية، لتعتمد على مصادر أخرى لتمويل نفقاتها وهو ما يعد مؤشرا ايجابيا، حيث انخفض المعامل من 0.4 سنة 2014 الى 0.27 سنة 2018 حسب الشكل رقم الموضح اسفله، حيث أصبحت الإيرادات النفطية وغير النفطية موزعة بالتساوي تقريبا خلال السنتين 2016 و2017 ليكون المؤشر 0.2 و0.21 على التوالي.

الشكل رقم (3-8): قيمة مؤشر هيرشمان-هيرفيندال للموازنة العامة

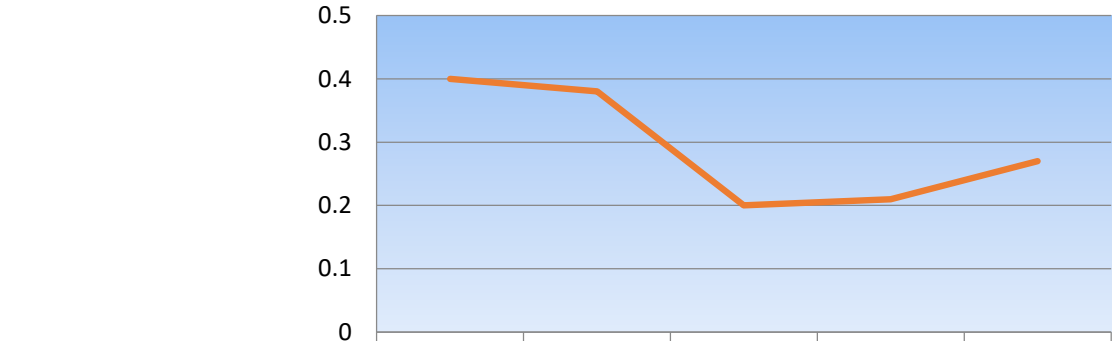

	2014	2015	2016	2017	2018
مؤشر هيرشمان-هيرفيندال للموازنة العامة	0.4	0.38	0.2	0.21	0.27

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الجدول رقم (3-5)

المطلب الثالث: اسقاط مؤشر هيرشمان – هيرفندال على الهيكل الانتاجي.

أولا: إسقاط مؤشر هيرشمان هرفيندال على الهيكل الانتاجي للجزائر خلال الفترة 2015–2019.

لقياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر استخدمنا **19** فرعا انتاجيا من جدول حسابات الانتاج في الجزائر كما هو موضح في الجدول ادناه.

الجدول رقم (3–6): الهيكل الانتاجي للجزائر للفترة 2015–2019 و قيم مؤشر هيرشمان –هرفيندال

الوحدة: مليون دينار جزائري

	2015	2016	2017	2018	2019
الماء و الطاقة	305468.9	364771.1	404933.3	424411.1	436765
الزراعة	2398163	2625494.4	2718804.0	2956270.9	3083826
الهيدروكربونات	4377643	4261625.4	5006848.7	6082757	5500959
الخدمات البترولية والاشغال العامة	520779.8	556719.4	586422.9	576967.4	506484
المناجم و المهن	51501.5	55787.3	50184.7	58131.6	61340
هندسة النظم، المواد، الميكانيك وعلم الطاقة	400125.7	405650.7	422899.2	447152.2	523831
مواد البناء	16771.9	182578.8	198884.2	208961.4	207024
الصناعات المختلفة	3714582	3992027.5	4315712.2	4635835.8	4935536
الكيمياء، المطاط و البلاستيك	197841.8	208259.5	213161	226259	229758
الصناعات الغذائية	1158484	1262015.8	1339627.6	1417562.1	1464001
المنسوجات والملابس	47351.1	53752.8	62367.9	66164.1	76232
الجلود والأحذية	6659.8	6665.0	6654.9	7184.7	7638
الخشب، الفلين والورق	42634.1	47689	52108.4	58773.5	29375
الصناعات المختلفة	44875.2	48001.5	52108.4	58448.8	52922
النقل و المواصلات	2520214	2742200.1	3029990.7	3333392.0	2244879
المحلات التجارية	2681814	2792516.2	2544572	2814109.0	2445815
الفنادق، المقاهي والمطاعم	265824.2	297382.8	333976.9	360744.7	304170
الخدمات المقدمة للشركات	253775.0	273643.2	296724.1	316103.1	281249
الخدمات المقدمة للأسر	240567.0	272070.8	305866.1	305866.1	307790
المجموع	19398078	20448851.1	219435353.9	24355094.6	15790992
مؤشر هيرشمان–هيرفيندال	**0.19567**	**0.188924**	**0.196104**	**0.206131**	**0.19692**

المصدر: من اعداد الطلبة عن تقرير بنك الجزائر 2014–2019[1]

ثانيا: تحليل نتائج اسقاط مؤشر هيرشمان–هرفيندال على الهيكل الانتاجي للجزائر خلال الفترة 2015–2019.

[1] بنك الجزائر، تقارير النمو الاقتصادي والنقدي، مرجع سبق ذكره.

بحساب مؤشر هيرشمان-هرفيندال للهيكل الانتاجي الجزائري المتكون من 19 فرع انتاجي وجدنا قيمة المؤشر خلال فترة الدراسة ثابتة نسبيا بين 0.195 سنة 2015 و0.196سنة 2016 ،حيث نجد ان قيمة المؤشر سنة 2016 هي 0.188 وسنة 2017 هي 0.196 وسنة 2018 هي 0.20 وهذه القيمة للمؤشر تدل على وجود تنويع جيد للفروع الانتاجية للهيكل الانتاجي وهو تنويع مقبول نوعا ما حيث لا تتركز فقط على فرع واحد انما على جميع الفروع ، مما يمكننا من قول انه يوجد تنويع في الهيكل الانتاجي الجزائري خلال فترة الدراسة .

الشكل رقم (3-9) :مؤشر هيرشمان-هرفيندال للهيكل الانتاجي الجزائري

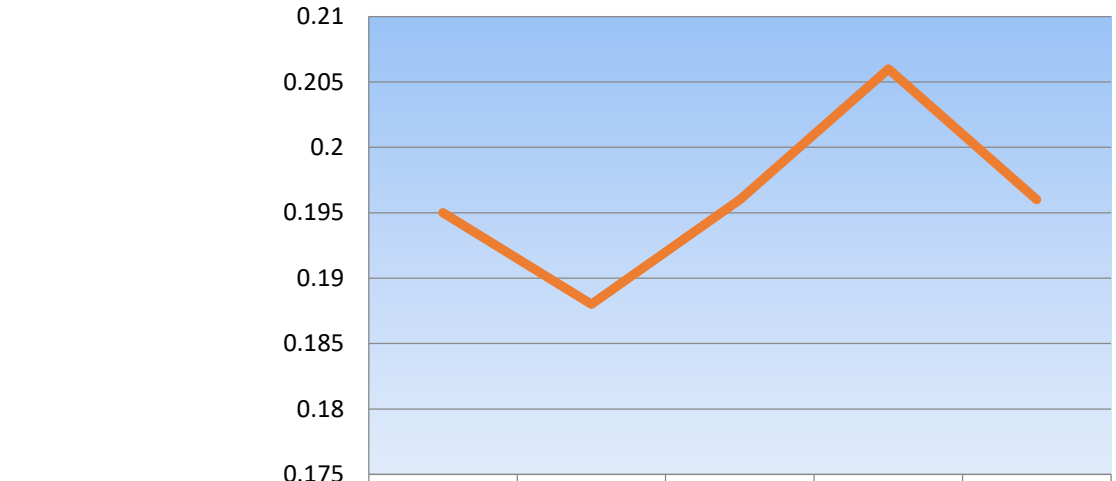

	2015	2016	2017	2018	2019
مؤشر هيرشمان-هرفيندال للهيكل الانتاجي الجزائري	0.195	0.188	0.196	0.206	0.196

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3-6).

خلاصة:

قد بينت نتائج الدراسة لحساب معاملات هيرفندال – هيرشمان للتنويع، تحقيق تنويع نسبي وطفيف في الاقتصاد الوطني، والذي كان ينخفض بارتفاع أسعار النفط ويتزايد بانخفاض أسعار النفط، إن هذا التنويع الهامشي في الاقتصاد الجزائري ينعكس بالتنويع الذي حصل في الناتج المحلي الخام، وكذلك التنويع الحاصل في الإيرادات العامة، وهذا ما يقودنا للحكم على أن اقتصادنا الوطني مازال ريعيا ولم يتمكن من تحقيق تنويع للقاعدة الاقتصادية وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية خارج قطاع المحروقات ومازال يعتمد إلى حد بعيد على النفط كمورد طبيعي لتحقيق التنمية الاقتصادية حتى في ظل انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية، ويرجع ذلك بطبيعة الحال لضعف القاعدة الإنتاجية خاصة منها الصناعية والزراعية ، وعليه فإن تحقيق التنويع في القاعدة الاقتصادية يعتمد على تحقيق التنويع الكلي في الناتج المحلي الخام بتفعيل مساهمة كل القطاعات المختلفة في الناتج، وكذلك محاولة خلق منتوج وطني تنافسي ذو محتوى تكنولوجي مقبول قادر على دخول الأسواق العالمية، مما يحدث تنويع في الصادرات من جهة، ومن جهة ثانية دعم القاعدة الإنتاجية الوطنية بتشجيع الاستثمار الخاص والعام والأجنبي الذي من شأنها خلق سياسة لإحلال خلق مصادر جديدة ومتنوعة للواردات وتركيزها فقط على المنتجات غير الممكن إنتاجها محليا، كل هذه العوامل من شأنه خلق مصادر جديدة ومتنوعة لمداخيل الدولة وتوجيه العائد البترولي للاستثمار في مختلف القطاعات وخاصة الصناعة التي تعتبر خالقة للقيمة المضافة.

خاتمـــــــة

إن الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد الجزائري لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، إلا أن الحديث عن ما فعله النفط بالاقتصاد الجزائري يحاول أن يظهر المفارقات المتعلقة بهذا المورد الذي أفادت عوائده في الكثير من الأحيان الدول التي لا تملك على حساب الدول النفطية إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته الانخفاضات في أسعار البترول في السنوات الفارطة التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري و ميزان المدفوعات والميزانية العامة، وبالتالي يتبن أن نجاح عملية التنويع الاقتصادي في الجزائر هي بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة مختلف القطاعات و إشراكها في العمل على تحقيق تنويع الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال في تحديث القوانين والتشريعات والاستثمار والاهتمام بجميع القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تكون مصدر من مصادر تنويع الدخل وتساعد الجزائر على الخروج من الأزمة.

النتائج واختبار الفرضيات: من خلال ما تم التطرق اليه في دراستنا هذه يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج المتوصل اليها وهي كالتالي:

- في خلال السنوات الاخيرة تسعى الجزائر من خلال سياساتها الجديدة المطبقة الى الوصول الى حالة تنويع اقتصادي ولكن هذا الهدف له مدى زمني بعيد لكي تستطيع تحقيقه وهذا ما يفند الفرضية الأولى التي تنص على ان الجزائر لا تملك تنويع اقتصادي ابدا وبالمقابل يؤكد صحة الفرضية الثانية ان الجزائر تتجه نحو تحسن مؤشرات التنويع الاقتصادي

- يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتماد قليل على عدة قطاعات متنوعة مثل القطاع الصناعي والتجاري بنسبة ضئيلة جدا وأكثر منه بشكل نسبي على القطاع الزراعي وهذا ما تم تأكيده خلال الدراسة بالنظر إلى صادرات الجزائر خلال فترة الراسة التي قمنا بها، مقارنة بقطاع المحروقات الذي له النصيب الاكبر من الصادرات هذا يؤكد صحة الفرضية

- تعتمد الجزائر في السنوات الاخيرة على تنويع مصادر ايراداتها والتركيز على الإيرادات خارج قطاع المحروقات ،هذه الفرضية صحيحة بالنظر الى ايرادات الجزائر خارج المحروقات حيث كان الجزء الاكبر من ايرادات الجزائر خلال الفترة 2014-2019 للإيرادات خارج المحروقات و بالضبط للإيرادات الضريبية ما يمكن القول عليه انه تحسن ملحوظ في مؤشر التنويع الاقتصادي للجزائر.

- يعتمد نجاح التنويع الاقتصادي في الجزائر على وضع وتثبيت معالم ونهج متوازن في التنمية وكل هذا يتطلب مزيجا دقيقا ومتكاملا ومتجانسا من الإصلاحات والاستثمار في الأفراد والمؤسسات والبنية التحتية.

– إن القطاع الزراعي يعتبر من بين الخيارات التي يمكن أن تحقق من خلالها الجزائر التنمية المحلية المفقودة، فهو قطاع تمتلك فيه الجزائر كل مقومات النجاح، ولكن لم يلقى الاهتمام الكافي خاصة ذلك المخصص لقطاع المحروقات.

– الفرضية الرابعة تقول ان تسعى الجزائر الى تبني استراتيجية تنموية جديدة تمكنها من الحفاظ على امكانياتها الطاقوية وتمكنها ايضا من تحسين مؤشرات الاقتصادية الكلية يمكن تأكيد صحة هذه الفرضية في الفترة القادمة أما حاليا فهذه الفرضية خاطئة لان الجزائر لا تزال تعتمد بشكل كبير جدا على مورد البترول كمورد رئيسي للخزينة العمومية والاقتصاد الجزائري يبقى دائما عرضة للصدمات الناتجة عن تقلبات اسعار البترول في السوق العالمية.

الاقتراحات والتوصيات: على إثر النتائج المتوصل اليها يمكننا الخروج باقتراحات مستقبلية كالآتي:

- الاستغلال الأمثل للإيرادات النفطية خاصة المتزامنة مع ارتفاع أسعار النفط.
- الحد من التوسع المفرط في استخدام و تصدير النفط.
- تنويع مصادر دخل الاقتصاد الجزائري من خلال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة قطاعي (السياحة والزراعة).
- تطوير البحث العلمي والابتكار في مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وخاصة أن الصحراء الجزائرية تعتبر أكثر المناطق المعرضة للشمس في العالم.
- تنظيم الإطار القانون الذي يشجع ويحفز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي و وضع استراتيجية طويلة المدى لتشجيع الاستثمار في هذا المجال.
- إعطاء عناية خاصة للزراعة في المناطق الصحراوية.
- تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي.
- العمل على تشجيع الفكر المقاولاتي لدى الشباب ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتباره أسلوب لغة الثروة .

وكل هذا لا يتحقق إلا بوجود سياسة واستراتيجية واضحة المعالم لتبني سياسة التنويع الاقتصادي ورغم كل هذه الجهود المبذولة كان من المنطق على الجزائر أن تفكر في البحث عن بدائل في فترات الرخاء الاقتصادي وليس وفقا للضغوطات التي تمليها الأزمة النفطية اليوم.

آفاق الدراسة: نأمل في المستقبل أن نتناول ما لم نتناوله في دراستنا لنكمل الجوانب التي تطرقنا إليها والمتمثلة في:

- البدائل التي يمكن للجزائر أن تتخذها مكان النفط لتجنب الأزمات الحادة.
- برامج الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي للجزائر.
- دور المقاولاتية في التشجيع على التنويع الاقتصادي.

المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

أولا : المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1. مجدوب خيرة مع مجموعة من المؤلفين، الاساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية و سبل استدامته، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، الطبعة الاولى، برلين، ألمانيا، 2020.

- **الرسائل و الاطروحات الجامعية:**

1. بلال بوشول، واقع وتحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص التجارة المالية الدولية، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ،جامعة الوادي ، السنة الجامعية 2017-2018.

- **المقالات والمجلات:**

1. باهي موسى، روابنية كمال، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، العدد ديسمبر 2012.
2. جمال سويح ،"تقسيم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات "، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 3 ، الصادرة بتاريخ مارس 2017 .
3. حامد حسن الجبوري، التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، متوفر على الموقع *http://www.fcdrs.com*
4. دحمان عبدالفتاح، استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7،العدد01، المركز الجامعي تمنغست،2018.
5. ساعد محمد، "محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2017-2018.
6. شارف نورالدين ،" فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسته لإحلال الواردات ،مجلة الادارة والتنمية للبحوث و الدارسات ،العدد 12 ،الصادر في مارس. 2018
7. ضيف أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، 29 أكتوبر 2018، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ص24.
8. عاطف لافي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي، مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد24.
9. عقون صارة، نوفل سمايلي، دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: تجارب دولية ناجحة، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 6، المجلد 2، 2021،ص24.
10. فاطمة سايح، "دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية، تفعيل الدور التنموي لقطاع الصناعة للنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات، 28نوفمبر2018.
11. محمد كريم قروف، قياس و تقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9،العدد2.

12.ميدي سير غيلبن ،دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء العراق، المجلد5، العدد 2008.

13.نور الدين شارف فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات لجنة مجلة الإدارة والتنمية لمبحوث والدراسات، العدد 12 ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر .

- **التقارير:**

1. التقارير السنوية لبنك الجزائر للتطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، 2019/2014، *https://www.bank-of-2algeria.dz/html/bulletin_statistique_2019AR.htm*
2. التقرير السنوي حول التنويع، لجنة الاقتصادية لأفريقيا، الأمم المتحدة *https://www.uneca.or*
3. جهاز التخطيط والإحصاء القطري، البيان الصحفي لإصدار نشرة الحسابات الوطنية الربع سنوية، قطر، 2019 .
4. منشورات النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، الديوان الوطني للإحصائيات *ons*، الجزائر

- **الملتقيات:**

1. صفيع صادق، "مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال 1980-2016، ملتقى دولي حول استراتيجية تطوير الصناعة في اطار تفعيل برنامج.
2. عبد الرزاق بن علي، نجوى رشدي، التنويع الاقتصادي : المفهوم الأهمية والمحددات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس، 3 نوفمبر 2016 / حول : بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمانة لخضر، أيام 2 جامعة وادي سوف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، الجزائر ص 03.
3. مراد تيتان، إسماعيل صاري سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات تحقيق الإقليم الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات البويرة، الجزائر يومي 29 / 30 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر 03 .

ثـــانيا : المـــراجع باللغـة الانجليـــزية

1. *Aissaoui.A «The Challenges of diversifying Petroleum-Dependant Economies: Algeria in the context of the Middle-*
2. *Brainard, William and Richard Cooper «Uncertainty and Diversification of International Trade», Food Research*
3. *Brainard, William and Richard Cooper «Uncertainty and Diversification of International Trade», Food Research*
4. *East and North-Africa», Arab Petroleum Investments Corporation, Middle East Economic Survey, Vol.LII, No. 22, p.6.[2009] .*
5. *Institute Studies in Agricultural Economics, Trade and Development, pp.257–285. [196*

6. *Institute Studies in Agricultural Economics, Trade and Development, pp.257–285. [1968.[*
7. *Osakwe Patrick. N «Foreign Aid, Resources and Export Diversification in Africa: A New Test of Existing Theories.*
8. *Singer. H. W « The Distribution of Gains between Investing and Borrowing Countries», American Economic Review، vol. 40, no. 2, pp. 473-485. [1950.[*
9. *United Nations Economic Commission for Africa, African Trade Policy Centre, Work in Progress No. 61, p.24 [2007.[*
10. *United Nations Framework Convention on Climat Change (UNFCCC) «economic diversification».)2009_*

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. *http://mf-temp.at.dz*
2. *https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=DZ&name_desc=true*
3. *https://douane.gov.dz/spip.php?page=breves*
4. *https://www.bank-of-algeria*

الملاحـــــق

الملاحق

الملحق رقم (1)

xi الصادرات		(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	323	0,005384	2,9E-05		0,353553	0,646447
الطاقة	58362	0,972765	0,946271			
الأولية المواد	110	0,001833	3,36E-06			
المصنعة نصف المواد	1173	0,019551	0,000382			
الفلاحية التجهيزات	1	1,67E-05	2,78E-10			
الصناعية التجهيزات	16	0,000267	7,11E-08			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	11	0,000183	3,36E-08			
أخرى	0	0	0			
X	59996		0,946686	0,972978		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,958199					

الملحق رقم (2)

xi الصادرات		(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	326	0,011123	0,000124		0,353553	0,646447
الطاقة	27918	0,95254	0,907333			
الأولية المواد	84	0,002866	8,21E-06			
المصنعة نصف المواد	909	0,031014	0,000962			
الفلاحية التجهيزات	0	0	0			
الصناعية التجهيزات	53	0,001808	3,27E-06			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	18	0,000614	3,77E-07			
أخرى	1	3,41E-05	1,16E-09			
X	29309		0,90843	0,953116		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,927474					

الملحق رقم (3)

xi الصادرات		(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	238	0,006885	4,74E-05		0,353553	0,646447
الطاقة	33081	0,957039	0,915923			
الأولية المواد	107	0,003096	9,58E-06			
المصنعة نصف المواد	1111	0,032141	0,001033			
الفلاحية التجهيزات	0	0	0			
الصناعية التجهيزات	18	0,000521	2,71E-07			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	11	0,000318	1,01E-07			
أخرى	0	0	0			
X	34566		0,917014	0,957608		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,934423					

الملحق رقم (4)

xi الصادرات		(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	350	0,010125	0,000103		0,353553	0,646447
الطاقة	33202	0,960484	0,922529			
الأولية المواد	73	0,002112	4,46E-06			
المصنعة نصف المواد	845	0,024445	0,000598			
الفلاحية التجهيزات	0	0	0			
الصناعية التجهيزات	78	0,002256	5,09E-06			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	20	0,000579	3,35E-07			
أخرى	0	0	0			
X	34568		0,923239	0,960853		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,939443					

الملحق رقم (5)

xi الصادرات		(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	373	0,009073	8,23E-05		0,353553	0,646447
الطاقة	38897	0,946123	0,895148			
الأولية المواد	93	0,002262	5,12E-06			
المصنعة نصف المواد	1626	0,03955	0,001564			
الفلاحية التجهيزات	0	0	0			
الصناعية التجهيزات	90	0,002189	4,79E-06			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	33	0,000803	6,44E-07			
أخرى	0	0	0			
X	41112		0,896805	0,946998		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,91801					

الملحق رقم (6)

الواردات	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	10550	0,178756	0,031954		0,353553	0,646447
الطاقة	2720	0,046087	0,002124			
الأولية المواد	1812	0,030702	0,000943			
المصنعة نصف المواد	12301	0,208424	0,043441			
الفلاحية التجهيزات	629	0,010658	0,000114			
الصناعية التجهيزات	18115	0,306935	0,094209			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	9894	0,167641	0,028103			
أخرى	2998	0,050797	0,00258			
X	59019		0,203468	0,451074		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,150856					

الملحق رقم (7)

الواردات	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	7855	0,160693	0,025822		0,353553	0,646447
الطاقة	1234	0,025244	0,000637			
الأولية المواد	1490	0,030482	0,000929			
المصنعة نصف المواد	10972	0,224459	0,050382			
الفلاحية التجهيزات	479	0,009799	9,6E-05			
الصناعية التجهيزات	14709	0,300908	0,090546			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	7904	0,161696	0,026145			
أخرى	4239	0,086719	0,00752			
X	48882		0,202078	0,449531		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,148469					

الملحق رقم (8)

الواردات	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	8946	0,171754	0,0295		0,353553	0,646447
الطاقة	2247	0,04314	0,001861			
الأولية المواد	1489	0,028587	0,000817			
المصنعة نصف المواد	11482	0,220443	0,048595			
الفلاحية التجهيزات	638	0,012249	0,00015			
الصناعية التجهيزات	16369	0,314269	0,098765			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	8243	0,158257	0,025045			
أخرى	2672	0,0513	0,002632			
X	52086		0,207365	0,455373		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,157507					

الملحق رقم (9)

الواردات	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	8069	0,167849	0,028173		0,353553	0,646447
الطاقة	1899	0,039502	0,00156			
الأولية المواد	1456	0,030287	0,000917			
المصنعة نصف المواد	10483	0,218064	0,047552			
الفلاحية التجهيزات	585	0,012169	0,000148			
الصناعية التجهيزات	13368	0,278077	0,077327			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	8129	0,169097	0,028594			
أخرى	4084	0,084954	0,007217			
X	48073		0,191489	0,437595		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,130005					

الملحق رقم (10)

الواردات	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
غذائية مواد	8199	0,172284	0,029682		0,353553	0,646447
الطاقة	977	0,02053	0,000421			
الأولية المواد	1814	0,038117	0,001453			
المصنعة نصف المواد	10468	0,219962	0,048383			
الفلاحية التجهيزات	537	0,011284	0,000127			
الصناعية التجهيزات	12824	0,269468	0,072613			
الغذائية غير الاستهلاكية السلع	9312	0,195671	0,038287			
أخرى	3459	0,072683	0,005283			
X	47590		0,19625	0,443001		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,138369					

الملحق رقم (11)

	xi	xi/X	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√1/N	1-√1/N
الزراعة	2625494,4	0,128553578	0,016526022		0,229416	0,770584
الطاقة و الماء	364771,1	0,017860495	0,000318997			
الهيدروكربونات	4261625,4	0,208664393	0,043540829			
العامة الأشغال و الذفط خدمات	556719,4	0,027258969	0,000743051			
المحاجر و المناجم	55787,3	0,002731545	7,46134E-06			
الطاقة ،علم ،الميكانيكا النظم،المواد هندسة	405650,7	0,019862106	0,000394503			
البناء مواد	182578,8	0,00893971	7,99184E-05			
المختلفة الصناعات	3992027,5	0,195463917	0,038206143			
البلاستيك و ،المطا طالكيمياء	208259,5	0,010197129	0,000103981			
الغذائية الصناعات	1262015,8	0,061792799	0,00381835			
الملابس و المنسوجات	53752,8	0,002631929	6,92705E-06			
الأحذية و الجلود	6665	0,000326342	1,06499E-07			
الورق و ،الفلين الخشب	47689	0,002335024	5,45234E-06			
المختلفة الصناعات	48001,5	0,002350325	5,52403E-06			
الإتصالات و النقل	2742200,1	0,134267906	0,018027871			
التجارية المحلات	2798516,2	0,137025343	0,018775945			
المطاعم و المقاهي و الفنادق	297382,8	0,014560923	0,00021202			
للشركات المقدمة الخدمات	273643,2	0,013398548	0,000179521			
للأسر المقدة الخدمات	240567	0,011779019	0,000138745			
	20423347,5		0,141091369	0,375621		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,189733405					X

الملحق رقم (12)

	xi	xi/X	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√1/N	1-√1/N
الزراعة	2625494,4	0,128553578	0,016526022		0,229416	0,770584
الطاقة و الماء	364771,1	0,017860495	0,000318997			
الهيدروكربونات	4261625,4	0,208664393	0,043540829			
العامة الأشغال و الذفط خدمات	556719,4	0,027258969	0,000743051			
المحاجر و المناجم	55787,3	0,002731545	7,46134E-06			
الطاقة ،علم ،الميكانيكا النظم،المواد هندسة	405650,7	0,019862106	0,000394503			
البناء مواد	182578,8	0,00893971	7,99184E-05			
المختلفة الصناعات	3992027,5	0,195463917	0,038206143			
البلاستيك و ،المطا طالكيمياء	208259,5	0,010197129	0,000103981			
الغذائية الصناعات	1262015,8	0,061792799	0,00381835			
الملابس و المنسوجات	53752,8	0,002631929	6,92705E-06			
الأحذية و الجلود	6665	0,000326342	1,06499E-07			
الورق و ،الفلين الخشب	47689	0,002335024	5,45234E-06			
المختلفة الصناعات	48001,5	0,002350325	5,52403E-06			
الإتصالات و النقل	2742200,1	0,134267906	0,018027871			
التجارية المحلات	2798516,2	0,137025343	0,018775945			
المطاعم و المقاهي و الفنادق	297382,8	0,014560923	0,00021202			
للشركات المقدمة الخدمات	273643,2	0,013398548	0,000179521			
للأسر المقدة الخدمات	240567	0,011779019	0,000138745			
	20423347,5		0,141091369	0,375621		
هيرشمان مؤشر-هرفيندال	0,189733405					X

الملحق رقم (13)

	xi	xi/X	(xi/X)^2	V(xi/X)^2	V1/N	1-V1/N
الزراعة	2718804	0,123899889	0,015351182		0,229416	0,770584
الطاقة و الماء	404933,3	0,018453405	0,000340528			
الهيدروكربونات	5006848,7	0,228169444	0,052061295			
العامة الأشغال و الذفط خ دمات	586422,9	0,026724152	0,00071418			
المحاجر و المناجم	50184,7	0,00228699	5,23033E-06			
الطاقة ،علم ،الميكانيكا النظم،المواد هندسة	422899,2	0,019272137	0,000371415			
البناء مواد	198884,2	0,009063445	8,2146E-05			
المختلفة الصناعات	4315712,2	0,196673339	0,038680402			
البلاستيك و ،المطا طالكيمياء	213161	0,00971406	9,4363E-05			
الغذائية الصناعات	1339628,6	0,061048842	0,003726961			
الملابس و المنسوجات	62367,9	0,002842197	8,07808E-06			
الأحذية و الجلود	6654,9	0,000303274	9,19749E-08			
الورق و ،الفلين الخشب	53815	0,002452429	6,01441E-06			
المختلفة الصناعات	52108,4	0,002374656	5,63899E-06			
الإتصالات و النقل	3029990,7	0,138081123	0,019066397			
التجارية المحلات	2544572	0,115959881	0,013446694			
المطاعم و المقاهي و الفنادق	333976,9	0,015219818	0,000231643			
للشركات المقدمة الخدمات	296724,1	0,013522153	0,000182849			
للأسر المقدة الخدمات	305866,1	0,013938767	0,000194289			
X	21943554,8		0,144569399	0,380223		
هوشمان مؤشر-هرفيندال	0,195704871					

الملحق رقم (14)

	xi	xi/X	(xi/X)^2	V(xi/X)^2	V1/N	1-V1/N
الزراعة	2956270,9	0,121382034	0,014733598		0,229416	0,770584
الطاقة و الماء	424411,1	0,017425968	0,000303664			
الهيدروكربونات	6082757	0,249752962	0,062376542			
العامة الأشغال و الذفط خ دمات	576967,4	0,023689803	0,000561207			
المحاجر و المناجم	58131,6	0,002386835	5,69698E-06			
الطاقة ،علم ،الميكانيكا النظم،المواد هندسة	447152,2	0,018359699	0,000337079			
البناء مواد	208961,4	0,008579782	7,36127E-05			
المختلفة الصناعات	4635835,8	0,190343577	0,036230677			
البلاستيك و ،المطا طالكيمياء	226259	0,009290007	8,63042E-05			
الغذائية الصناعات	1417562,1	0,058203925	0,003387697			
الملابس و المنسوجات	66164,1	0,002716643	7,38015E-06			
الأحذية و الجلود	7184,7	0,000294998	8,70237E-08			
الورق و ،الفلين الخشب	58773,5	0,002413191	5,82349E-06			
المختلفة الصناعات	58448,8	0,002399859	5,75932E-06			
الإتصالات و النقل	3333392	0,136866314	0,018732388			
التجارية المحلات	2814109	0,115544984	0,013350643			
المطاعم و المقاهي و الفنادق	360744,7	0,014811878	0,000219392			
للشركات المقدمة الخدمات	316103,1	0,012978931	0,000168453			
للأسر المقدة الخدمات	305866,1	0,012558609	0,000157719			
X	24355094,5		0,150743722	0,388257		
هوشمان مؤشر-هرفيندال	0,206131324					

الملحق رقم (15)

	xi	xi/X	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√1/N	1-√1/N
الزراعة	3083826	0,125436776	0,015734385		0,229416	0,770584
الطاقة و الماء	436765	0,017765721	0,000315621			
الهيدروكربونات	5500959	0,223755348	0,050066456			
العامة الأشغال و الذفاطخدمات	506484	0,02060159	0,000424426			
المحاجر و المناجم	61340	0,002495047	6,22526E-06			
الطاقة ،علم ،الميكانيكا النظم،المواد هندسة	523831	0,021307192	0,000453996			
البناء مواد	207024	0,008420846	7,09106E-05			
المختلفة الصناعات	4935536	0,200756373	0,040303121			
البلاستيك و ،المطاطالكيمياء	229758	0,009345567	8,73396E-05			
الغذائية الصناعات	1464001	0,059549263	0,003546115			
الملابس و المنسوجات	76232	0,00310079	9,6149E-06			
الأحذية و الجلود	7638	0,000310681	9,65227E-08			
الورق و ،الفلين الخشب	62061	0,002524375	6,37247E-06			
المختلفة الصناعات	62726	0,002551424	6,50976E-06			
الإتصالات و النقل	3407585	0,138605899	0,019211595			
التجارية المحلات	2951563	0,120056886	0,014413656			
المطاعم و المقاهي و الفنادق	372617	0,015156457	0,000229718			
للشركات المقدمة الخدمات	336231	0,013676431	0,000187045			
للأسر المقدة الخدمات	358527	0,014583336	0,000212674			
	24584704		0,145285876	0,381164		
X هو شمان مؤشر-هرفيندال	0,196926043					

الملحق رقم (16)

	xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
المحروقات ايرادات	3388,4	0,285358	0,081429		0,333333	0,666667
الأرباح و المداخيل على الضريبة	881,2	0,074211	0,005507			
الخدمات و السلع على الضريبة	768,5	0,06472	0,004189			
الجمركية الحقوق	370,9	0,031236	0,000976			
الطوابع تسجيلات	70,8	0,005963	3,56E-05			
أخرى و الدولة أملاك حاصل	76	0,0064	4,1E-05			
الجزائر بنك أرباح حصص	122,7	0,010333	0,000107			
أخرى عمومية مؤسسات	6195,6	0,52177	0,272244			
هبات	0,1	8,42E-06	7,09E-11			
	11874,2		0,364528	0,603762		
X هو شمان مؤشر-هرفيندال	0,405642					

الملحق رقم (17)

		xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
	المحروقات ايرادات	2373,5	0,218181	0,047603		0,333333	0,666667
	الأرباح و المداخيل على الضريبة	1034,5	0,095095	0,009043			
	الخدمات و السلع على الضريبة	824,3	0,075773	0,005741			
	الجمركية الحقوق	411,2	0,037799	0,001429			
	الطوابع تسجيلات	84,7	0,007786	6,06E-05			
	أخرى و الدولة أملاك حاصل	247,5	0,022751	0,000518			
	الجزائر بنك أرباح حصص	88,7	0,008154	6,65E-05			
	أخرى عمومية مؤسسات	5814,2	0,534462	0,28565			
	هبات	0	0	0			
X		10878,6		0,350111	0,591701		
	هو شمان مؤشر-هرفيندال	0,387552					

الملحق رقم (18)

		xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
	المحروقات ايرادات	1781,1	0,348545	0,121484		0,333333	0,666667
	الأرباح و المداخيل على الضريبة	1109,2	0,21706	0,047115			
	الخدمات و السلع على الضريبة	887,8	0,173734	0,030184			
	الجمركية الحقوق	389,4	0,076202	0,005807			
	الطوابع تسجيلات	95,8	0,018747	0,000351			
	أخرى و الدولة أملاك حاصل	177,2	0,034676	0,001202			
	الجزائر بنك أرباح حصص	610,5	0,119469	0,014273			
	أخرى عمومية مؤسسات	59,1	0,011565	0,000134			
	هبات	0	0	0			
X		5110,1		0,22055	0,469627		
	هو شمان مؤشر-هرفيندال	0,204441					

الملحق رقم (19)

		xi	(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
	المحروقات ايرادات	2177	0,360216	0,129755		0,333333	0,666667
	الأرباح و المداخيل على الضريبة	1207,6	0,199815	0,039926			
	الخدمات و السلع على الضريبة	960,8	0,158978	0,025274			
	الجمركية الحقوق	364,8	0,060361	0,003643			
	الطوابع تسجيلات	92,6	0,015322	0,000235			
	أخرى و الدولة أملاك حاصل	270,8	0,044808	0,002008			
	الجزائر بنك أرباح حصص	919,8	0,152194	0,023163			
	أخرى عمومية مؤسسات	50,2	0,008306	6,9E-05			
	هبات	0	0	0			
X		6043,6		0,224073	0,473364		
	هو شمان مؤشر-هرفيندال	0,210046					

الملحق رقم (20)

	xi		(xi/X)	(xi/X)^2	√(xi/X)^2	√(1/N)	1-√(1/N)
	المحروقات ايرادات	2887,1	0,4277	0,182926871		0,333333	0,666667
	الأرباح و المداخيل على الضريبة	1185	0,175548	0,030817014			
	الخدمات و السلع على الضريبة	1060,3	0,157075	0,024672399			
	الجمركية الحقوق	313,5	0,046442	0,002156895			
	الطوابع تسجيلات	85,6	0,012681	0,000160806			
	أخرى و الدولة أملاك حاصل	179,3	0,026562	0,000705528			
	الجزائر بنك أرباح حصص	1000	0,148142	0,021945923			
	أخرى عمومية مؤسسات	39,5	0,005852	3,42411E-05			
	هبات	0	0	0			
X		6750,3		0,263419676	0,513244		
	هوشمان مؤشر-هرفيندال	0,269866					

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014-2019، والتحقق من مدى تحسن مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر لهذه الفترة، بالاعتماد على معامل هيرشمان-هرفيندال لقياس مدى تنويع الاقتصاد الوطني فيما يخص المؤشرات الاقتصادية المختلفة التي تعكس اداء الاقتصاد وهي: الصادرات، الواردات، إيرادات الموازنة العامة والهيكل الانتاجي، وبعد القيام بحساب معامل هيرشمان-هرفيندال خلصت الدراسة الى عدم تحسن مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر بالشكل المقبول والمرجو تحقيقه، وان اقتصاديات الدول المبنية على مورد واحد وهو النفط كالاقتصاد الجزائري يجب أن يتخلص من التبعية المطلقة للبترول كمورد أساسي للتنمية الاقتصادية، وتتبنى التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية تستهدف الانتقال التدريجي من التركيز على مورد واحد إلى التنويع في الايرادات وذلك بغية التطور والتقدم إلى اقتصاد ارقى وتحقيق معدلات نمو جيدة في شتى القطاعات والسعي إلى الافضل دائما.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الموازنة العامة، الصادرات، الواردات، الهيكل الانتاجي، معامل هيرشمان-هرفيندال.

Abstract:

This study aims to shed light on the economic diversification policy in Algeria during the period 2014-2019, and verify the extent to which indicators of economic diversification in Algeria have improved for this period, based on the Hirschman-Herfindel coefficient to measure the extent of diversification of the national economy with regard to the various economic indicators that reflect the performance The economy is: exports, imports, revenues of the general budget and the production structure. And it is hoped to achieve, and that the economies of countries based on one resource, which is oil, such as the Algerian economy, must get rid of the absolute dependence on oil as a basic modality for economic development, and adopt economic diversification as a development policy aimed at gradual transition from focusing on one resource to diversifying in revenues, in order to develop and progress to A better economy, achieving good growth rates in various sectors, and always striving for the best.

Keywords: economic diversification, public budget: exports, imports, production structure, Hirschmann-Herfindal coefficient.